

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عمار ثليجي - الأغواط  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: محاسبة وتدقيق



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

## دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسة - دراسة حالة -CAZDA

الأستاذ المشرف:

- أ.د. بن طيرش عطاء الله

من إعداد الطالبين:

- يد محمد الامين

- النحوي فاطمة

### لجنة المناقشة

رئيسا

- أ.د. علال بن ثابت

مقررا

- أ.د. بن طيرش عطاء الله

ممتحنا

- أ.د. الطاهر مخلوفي



## اهداء

اللَّهُمَّ إِنَّا أَسْأَلُكَ بِفَضْلِكَ وَإِنَّا أَسْأَلُكَ بِفَضْلِكَ وَمِنَ الشَّيْطَانِ،  
أَمَّا بَعْدُ:

تُبْلِغَ سَلَامَنَا، وَتُهْدِي ثَمَرَةَ مَجْهُودِنَا هَذِهِ:

إِلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَالنُّورِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ

إِلَى أَرْوَاحِ شُهَدَائِنَا الْأَعْوَاءِ فِي فَلَسْطِينَ الْحَبِيبِ

إِلَى مَنْ بِهِمْ اشْتَدَّ الْعَظْمُ وَتَنَوَّرَ اللَّذْبُ

إِلَى عَائِلَتِنَا الْكَرِيمَةِ

إِلَى أَصْدِقَائِنَا وَزَمَلَانِنَا

إِلَى كُلِّ الْأَحْبَاءِ الَّذِينَ لَمْ تَكْتُبْهُمْ أَقْلَامَنَا، وَلَمْ تَنْسَهُمْ  
قُلُوبُنَا.

## كلمة الشكر

إننا نحمد الله تبارك و تعالی أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة، ثم نوجه آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور بن طيرش عطاء الله المشرف على هذه المذكرة الذي منحنا الكثير من وقته، وكان الرحابة صدره وسمو خلقه وأسلوبه المميز في متابعة هذه المذكرة أكبر الأثر في المساعدة على اتمام هذا العمل، ونسأل الله العلي القدير أن يجازيه خير الجزاء وأن يكتب صنيعه في موازين حسناته، كما نتقدم بشكرنا الجزيل إلى مؤسسة CAZDA على قبولها لنا كمتربصين و نشكر جميع أعضائها و موظفيها على رأسهم أستاذتنا الفاضلة محاسبة المؤسسة فاطمة، كما نشكر لأساتذة الأجلء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة، كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل الأساتذة والزملاء على تشجيعاتهم وإلى كل من أعاننا من قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة.

## الملخص

هدف هذه المذكرة إلى دراسة دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة المعلومات المالية في المؤسسات، مع التركيز على دراسة حالة لمؤسسة كوسيدار (COSIDER) في الجزائر.

تخلص المذكرة إلى أن الإفصاح والشفافية يلعبان دورًا حيويًا في تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين جودة المعلومات المالية، مما ينعكس إيجابًا على أداء المؤسسة وقدرتها على جذب الاستثمارات.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح، الشفافية، جودة المعلومات المالية، التقارير المالية، الحوكمة المؤسسية.

---

## Abstract:

This thesis examines the role of disclosure and transparency in enhancing the quality of financial information within organizations, with a case study focusing on COSIDER Group in Algeria.

The thesis concludes that disclosure and transparency are vital in boosting investor confidence and improving the quality of financial information, which positively impacts the organization's performance and its ability to attract investments.

**Keywords:** Disclosure, Transparency, Quality of Financial Information, Financial Reports, Corporate Governance.

## الفهرس

الصفحة	العنوان
ت	اهداء
ث	كلمة الشكر
ا	الملخص
II	الفهرس
V	قائمة المصطلحات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
VIII	مقدمة عامة
1	الفصل الأول: الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية
2	تمهيد للفصل الأول
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإفصاح والشفافية
3	المطلب الأول: ماهية الإفصاح
14	المطلب الثاني: مفهوم الشفافية وأهميتها
18	المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح والشفافية
20	المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المالية
20	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية

27	المطلب الثاني: معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية
30	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
48	المبحث الثالث: أثر حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة القوائم المالية
48	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي الحوكمة المؤسسات
51	المطلب الثاني: مبادئ ومحددات حوكمة المؤسسات
53	المطلب الثالث: حوكمة المؤسسات وانعكاساتها على جودة القوائم المالية
60	خلاصة الفصل الأول
61	الفصل الثاني: دراسة حالة بمؤسسة كوسيدار فرع CAZDA بتاجموت الاغواط
62	تمهيد للفصل الثاني
63	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة كوسيدار
63	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم كوسيدار
64	المطلب الثاني: الجانب التنظيمي لمؤسسة كوسيدار
66	المطلب الثالث: إنجازات المؤسسة وأنشطتها
67	المبحث الثاني: التعريف بمؤسسة CAZDA
67	المطلب الأول: ماهية مؤسسة CAZDA
69	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
70	المطلب الثالث: دراسة نموذج مزرعة نمير طاهر بلدية تاجموت-الاعواط
72	المبحث الثالث: عرض المقابلة مع مؤسسة CAZDA
72	المطلب الأول: عرض نتائج المقابلة

75	المطلب الثاني: حوصلة نتائج الدراسة الميدانية
76	خلاصة الفصل الثاني
77	الخاتمة
79	الملاحق
85	المراجع

## قائمة المصطلحات

<b>IAS</b>	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
<b>IFRS</b>	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
<b>ISA</b>	International Standards on Auditing	المعايير الدولية للتدقيق
<b>SCF</b>	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
<b>IASB</b>	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
<b>IASC</b>	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
<b>FASB</b>	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
<b>ASB</b>	Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة
<b>AICPA</b>	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
<b>CAZDA</b>	COMPLEXE AGRO ZOOTECHNIQUE DRISS AMOR	المجمع الزراعي الزوتقني دريس عمور
<b>COSIDER</b>	Compagnie de Construction Industrielle et de Réalisation	شركة البناء الصناعي والإنجاز
<b>DLG</b>	DLG PC Comptable	برنامج DLG المحاسبي

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
32	مقارنة الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب FASB و IASB	الجدول رقم (01.1)
34	ميزانية السنة المالية المقفلة في ..... إلى .....	الجدول رقم (02.1)
35	ميزانية السنة المالية المقفلة في ..... إلى .....	الجدول رقم (03.1)
37	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من .... إلى .....	الجدول رقم (04.1)
39	جدول حسابات حسب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من .... إلى .....	الجدول رقم (05.1)
42	جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة الفترة من ... إلى .....	الجدول رقم (06.1)
43	جدول تدفقات الخزينة الطريقة غير المباشرة الفترة من ... إلى .....	الجدول رقم (07.1)
46	تغيرات رؤوس الاموال الخاصة	الجدول رقم (08.1)

## قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
8	أنواع الإفصاح المحاسبي	الشكل رقم (01.1)
11	المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	الشكل رقم (02.1)
15	شروط الشفافية	الشكل رقم (03.1)
16	مبادئ الشفافية	الشكل رقم (04.1)
23	معايير قياس جودة المعلومة	الشكل رقم (05.1)
26	الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة	الشكل رقم (06.1)
55	العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات	الشكل رقم (07.1)
65	الهيكل التنظيمي العام للمجمع	الشكل رقم (01.2)
69	الهيكل التنظيمي للمؤسسة CAZDA	الشكل رقم (02.2)
71	الهيكل التنظيمي	الشكل رقم (03.2)

# مقدمة

## توطئة

تعد المحاسبة منذ ظهورها أداة نقالة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات لإدارة المؤسسة، ولأطراف الخارجية ومن الركائز الأساسية التي تلعب دورا هاما وجوهريا في نجاح النشاط الاقتصادي حيث أنها توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة. وفي ظل المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بالمخاطرة التي يكتسبها العالم اليوم يتضح دور القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة. ومستوى الإفصاح والشفافية عن هذه المعلومات يلعب دورا هاما بارزا في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين مما يساعد على تقديم أداة المؤسسة بشكل موضوع. وبالتالي تتبلور الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

### I. الإشكالية:

#### ما مدى تأثير الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المالية؟

ويتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1. هل توجد علاقة بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصة مصداقية القوائم المالية للمؤسسة؟
2. هل المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية كافية لاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة؟
3. هل المعلومات المالية المفصحة عنها تتميز بالشفافية التامة؟

### II. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا للبحث في هذا الموضوع.

- الرغبة الذاتية في البحث بالإضافة إلى ارتباط وثيق بالتخصص المحاسبة والتدقيق.
- إثراء المكتبة الجامعية وفتح المجال في البحث والتوسع في الموضوع.

### III. أهمية الدراسة:

تساهم هذه الدراسة في ضرورة توفير المعلومات التي تتميز بمصداقية وشهادة القوائم المالية التي تعكس صورة المؤسسة في السوق المالي وتوضيح أهمية مبدأ الإفصاح والشفافية.

#### **IV. أهداف البحث:**

نسعى من خلال البحث إلى:

- التعرف على طبيعة مبدأ الإفصاح والشفافية للقواعد المالية باتباع المنهج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والتعرف على واقع تطبيق الإفصاح والشفافية في المؤسسة.
- انعكاسات تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية في المؤسسات الاقتصادية وجودة المعلومات المالية.

#### **V. صعوبة الدراسة:**

صعوبة الحصول على بعض المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي.

#### **VI. منهجية البحث:**

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي والذي يتمثل في الجانب النظري، إضافة إلى جانب دراسة حالة والذي يتمثل في المقابلة التي اجريناها بقسم المحاسبة بـ CAZDA فرع كوسيدار ببلدية تاجموت ولاية الأغواط.

#### **VII. حدود الدراسة:**

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: أجريت الدراسة في مؤسسة CAZDA فرع كوسيدار بتاجموت ولاية الأغواط.
- الحدود الزمانية: هو الوقت الذي يجري في جانب تطبيقي من 1 أبريل 2025 إلى قيد 25 مايو 2025.

## VIII. الدراسات السابقة:

سيد موسى مسعودة، مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ضمن شهادة ماستر جامعة ادرار 2022.

طالب النجاة، مروشي الصفاء، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجيل 2023.

## IX. هيكل البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين ومقدمة عامة وخاتمة. حيث تناولنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية. وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث. والفصل الثاني تناولنا دراسة تطبيقية في مؤسسة كوسيدار فرع CAZDA بولاية الأغواط. وقسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

## الفصل الأول: الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية

## تمهيد للفصل الأول:

تُعدّ المعلومات المالية أساسًا لاتخاذ القرارات الاقتصادية داخل المؤسسة وخارجها، فهي الوسيلة الرئيسة للتواصل بين المؤسسة وأصحاب المصلحة. ويُعتبر الإفصاح والشفافية عنصرين جوهريين في تحسين نوعية هذه المعلومات. فالإفصاح المحاسبي هو عملية منظمة تهدف إلى نقل البيانات من مصادرها داخل المؤسسة إلى المستخدمين النهائيين، في حين تمثل الشفافية المستوى الأعلى من الإفصاح الصادق والواضح والموضوعي. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإفصاح والشفافية، مع بيان خصائص وجودة المعلومات المالية، بالإضافة إلى أثر الإفصاح والشفافية على جودة هذه المعلومات. وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإفصاح والشفافية

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المالية

المبحث الثالث: أثر حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة القوائم المالية

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإفصاح والشفافية

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة وتزايد أهمية المعلومات المالية في دعم القرارات الاستراتيجية، برزت مفاهيم الإفصاح والشفافية كمحاور أساسية لتعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة. ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ماهية الإفصاح المحاسبي والشفافية من حيث المفهوم، الأهمية، والأهداف، مع بيان العلاقة الوثيقة التي تربط بينهما، وذلك لما لهما من دور جوهري في تقليص فجوة المعلومات وتحقيق المساءلة والعدالة داخل المؤسسات.

### المطلب الأول: ماهية الإفصاح

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

#### 1. تعريف الإفصاح المحاسبي:

لقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات<sup>1</sup>.

الإفصاح المحاسبي هو: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها<sup>2</sup>.

وكتعريف آخر للإفصاح يمكن القول أنه: عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضاً أن تعرض المعلومات بالبيانات والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> صديقي مسعود، صديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 02/، 2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص 76.

<sup>2</sup> ضيق الله محمد الهادي، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية (IFRS/ISA)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الواد، العدد الاول ص، 86.

<sup>3</sup> سليم بن رحون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، ص 120.

وانطلاقاً من التعاريف السابقة، يُستنتج أن الإفصاح المحاسبي يُمثّل عملية منظمة وهادفة لنقل المعلومات المالية والمحاسبية من داخل الوحدة الاقتصادية إلى الجهات المستفيدة، سواء كانت داخلية أو خارجية، وذلك بأسلوب يتسم بالشفافية والوضوح والدقة. إذ يهدف إلى تمكين مستخدمي المعلومات من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بناءً على بيانات موثوقة ومفهومة، خالية من الغموض أو التضليل، وذات صلة وثيقة بمصالحهم الحالية والمستقبلية.

## 2. أسباب الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه:

### أ. أسباب الإفصاح المحاسبي:

الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي تنبعث من عدة أسباب رئيسية، في مقدّمتها "الحاجة إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة المنشأة والمستخدمين الخارجيين مثل المستثمرين والدائنين، وهو ما يساعد على الحد من مخاطر القرارات غير الرشيدة"<sup>1</sup>.

- المتطلبات التشريعية والقانونية للإفصاح المحاسبي: تفرض التشريعات المحاسبية والضريبية على المؤسسات إعداد ونشر تقارير مالية دورية وفق معايير معينة.
- تقليل فجوة المعلومات: فلإفصاح يهدف إلى تقليل الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، كالمالكين والمستثمرين والمقرضين.
- تحسين جودة القرارات الاقتصادية: حيث يساعد أصحاب القرار في تقييم الوضع المالي والنتائج المحاسبية بدقة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: كلما زادت شفافية المؤسسة في تقديم معلوماتها المالية، ارتفعت ثقة المستخدمين في نظامها التسييري.
- جذب الاستثمارات: المؤسسات التي تتمتع بمستوى إفصاح عالٍ تكون أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال.

<sup>1</sup> Scott, W. R. (2015). *Financial Accounting Theory* (7th ed.). Pearson Education.

- تقليص تكاليف الوكالة: وفق نظرية الوكالة، فإن الإفصاح يحد من تعارض المصالح بين الإدارة والملاك من خلال تقوية نظام الرقابة.

## ب. العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح<sup>1</sup>:

هناك عدة عوامل المؤثرة في عملية الإفصاح المحاسبي، ويمكن تقسيمها إلى عاملين رئيسيين هما:

### أولاً: العوامل الداخلية

نذكر منها:

- **عوامل تتعلق بالمعلومات:** حيث تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها.
- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** هناك عدة عوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح... إلى غير ذلك من العوامل، وقد تؤثر هذه العوامل في درجة الإفصاح في ظل ظروف معينة ويبدو ذلك فيما يلي: حجم المشروع: (إن إعداد واستخراج المعلومات المحاسبية بشكل دقيق و توقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها، يحتاج إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى، وتكاليف ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمر). عدد المساهمين: (تبين وجود علاقة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى طلب المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها). إدراج المؤسسة بسوق الأوراق المالية: (إن لهذا العامل أثر مباشر في زيادة حجم الإفصاح، حيث تقوم المؤسسات المدرجة بسوق الأوراق المالية، بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها، وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة حجم الإفصاح في التقارير المالية

---

<sup>1</sup> نعموش عادل، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في الأسواق المالية- حالة بورصة الجزائر-، مذكرة ماجستير جامعة عمار تليجي، 2010، الاغواط، ص 29.

وتحسينها والالتزام بتعليمات الإفصاح التي يحددها السوق المالي). المدقق الخارجي: (يكون في العادة للمدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المؤسسة تأثير على درجة الإفصاح للمؤسسة).

### ثانياً: العوامل الخارجية

لعل من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الإفصاح ما يلي:

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لا بد أن تعطي المؤسسة اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك المؤسسة، ومما لا شك فيه فإن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف نوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة. حيث حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في: (المستثمرين الحاليين والمحتملين، الدائنين، مستخدمين آخرين مهتمين باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات الاستثمار والإقراض وقرارات أخرى).
- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** إن الجهات المنظمة والمسؤولة عن وضع وتنظيم إصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة في كل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي لا توجد بها لجنة المعايير المحاسبية (ASB) أو هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) فتجد أن خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبة وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة.

### 3. أنواع الإفصاح المحاسبي<sup>1</sup>:

تصنف أنواع الإفصاح المحاسبي لثلاث مجموعات:

---

<sup>1</sup> بوقرة صارة، سايح فتيحة، دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالي، مذكره ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-، ص 48.

## أولاً: من حيث درجة الالتزام

يشير هذا التصنيف إلى:

**الإفصاح إلزامي:** وهو الذي تحدده اللوائح والتشريعات وتعد المعايير الصادرة من بعض المنظمات التي تتولي الإشراف على المهنة المحاسبية ملزمة التطبيق والمعايير الصادرة عن FASB و IASB تكون فيها صفة إلزام واي خروج عنها يمثل خروج عن مبادئ المهنة، وبناء على ذلك فإن الإفصاح مطلوب بموجب المعايير يمثل إفصاح إلزامي وكذلك قد تفرض القوانين في بعض دول الإفصاح لأنواع محدد من المعلومات وضمن التقارير المالية.

**الإفصاح الطوعي:** يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين بدون وجود مطلب قانوني، فإن أصحاب المصالح يسعون إلى حصول على معلومات أكثر لتساعدهم على اتخاذ قراراتهم وتشمل توقعات والتقدير.

## ثانياً: من حيث كمية المعلومات المُفصح عنها

تعلق هذا التصنيف بمدى شمولية ووضوح المعلومات المقدمة:

**الإفصاح الكافي:** يفترض وجود أدنى مقدار من المعلومات حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة.

**الإفصاح العادل:** ينطوي على قيد أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة بين مستخدمي القوائم المالية.

**الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير.

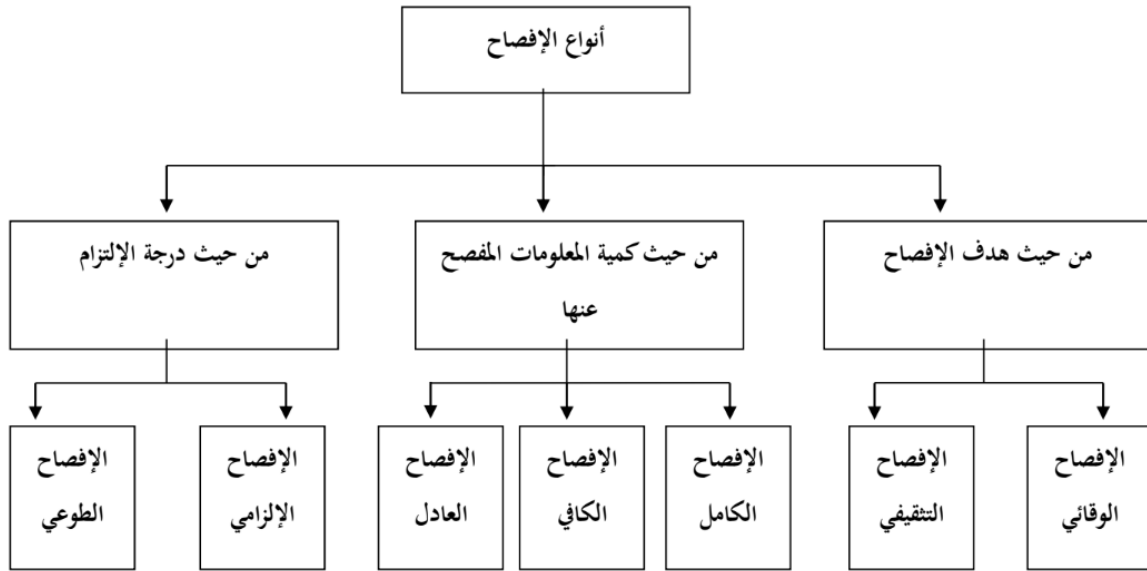
## ثالثاً: من حيث هدف الإفصاح

يركز هذا التصنيف على الغرض الذي يسعى الإفصاح إلى تحقيقه:

**الإفصاح الوقائي أو التقليدي:** يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

ثانياً: الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي<sup>1</sup>: أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

#### الشكل رقم (01.1): أنواع الإفصاح المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: بوقرة صارة، سايج فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

#### 4. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي<sup>2</sup>

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي:

<sup>1</sup> عمامرة ياسمين، زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية - 0066 - ISSN 2572 - العدد الرابع - سبتمبر 2018، ص 307.

<sup>2</sup> بوقرة صارة، سايج فتيحة مرجع سبق ذكره، ص 59.

## أ- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصفة مباشرة ومنها بصفة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية، الملاك الحاليون والمحتملون الدائون المحللون الماليون الجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

لذلك فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد عرض استخدامها، كما تساعد في تحديد الخواص توفيرها في تلك المعلومات، وقد حدد ذفن (devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان إفصاح المحاسبي.

## ب- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية<sup>1</sup>:

يجب ربط الغرض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي وهو خاصية الملائمة، حيث تتلقى وجهات النظر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وجمعية أمريكية للمحاسبين AAA فيما يلي:

تعتبر أهمية نسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لدى يجب أن تكون معلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم من أجله.

## ت- تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل في معلومات التي يتم إفصاح عنها فيما يتم تقديمه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية الأساسية، وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية.

ويرى كثير من باحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم.

## ث- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية تترك آثار مختلفة على متخذي تلك القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ولدى يتطلب إفصاح أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق سهل

<sup>1</sup> بوقرة صارة، سايح فنيحة مرجع سبق ذكره، ص 59.

فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة وببساطة

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب القدرة الكبيرة من المهارة والدقة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه.

عموما جري العرف على أنه يقام الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على القرارات المستخدمة المستهدفة في طلب القوائم المالية، في حين يتم إفصاح عن معلومات أخرى خصوصا التفاصيل، إما في ملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض أحيان إفصاح عن معلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في بيانات المالية.

أما زيادة إفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية وإضافية لتقديم معلومات توضيحية أو تفصيلية عن فترة معينة، فإنه يمكن استخدام أساليب وطرق الآتية في هذا المجال.

- **التوضيح بين قوسين:** تقديم المعلومات أو إيضاحات إضافية في أقواس بعد البند مباشرة، وتسمح هذه الطريقة بإفصاح عن المعلومات الإضافية بقائمة المركز المالي تضيف مزيد من التوضيح والاكتمال، وتمتاز عن ملاحظة بأنها تدرج معلومات إضافية في صلب قائمة بحيث يقل احتمال عدم انتباه إليها.
- **الملاحظات:** تستخدم في عرض بعض إيضاحات الضرورية أو إزالة الغموض عن العنصر أو بعض عناصر القوائم المالية الذي يرغب المحاسب ضرورة إفصاح عنها، يتطلب التوضيح شرحا مطولا لا يمكن إظهاره بين قوسين بقائمة المركز المالي.
- **بنود المقابلة:** بمعنى أن تدرج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج المعلومة المرتبطة بها في مكان آخر من مطلوبات نقطة اتصال في قائمة المركز.
- **الجدول المرفقة:** كثيرا ما يتطلب الأمر استخدام جداول منفصلة لغرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول والتزامات، لأن قائمة المركز المالي تقدم بند محمل واحد يحتوي جداول على أرصدة افتتاحية وإضافات والإستبعادات ولإندثارات.

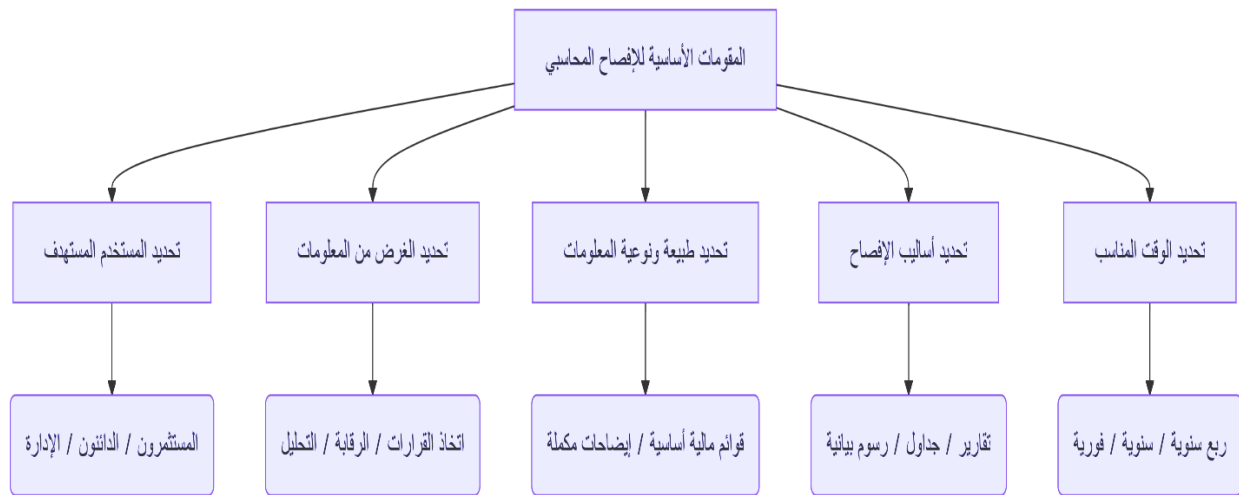
#### ج-تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات:

حتى يكون إفصاح مفيدا يجب أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات لذلك فقد حرصت القوانين أن تلزم

الشركات بإعداد وعرض المعلومات خلال الفترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية، أو تزويد هيئة الأوراق المالية بقوائم مالية مرحلية ربعيه، أو نصف سنوية بهدف توفير معلومات حديثة لفترات متقابلة للمتعاملين في أسواق المالية وتفرض معظم القوانين مهلة 3 شهور من تاريخ إعداد قائمة المركز المالي لنشر هذه البيانات، وبهذه الآلية يمكن أن تقدم البيانات المالية والتقارير المرفقة معها مؤشرات مالية وأخرى غير مالية من شأنها أن تعزز عوامل الثقة والإقبال على اقتناء الأسهم ممتازة إذا كانت مؤشرات إيجابية، ومن تم أحداث التأثير المناسب على حركة التداول في رأس المال وما يتبع ذلك من تقلبات محتملة في أسعار التداول الأوراق المالية للشركات المدرجة في ذلك الأسواق

وفي أخير نستنتج أنه لكي يحقق الإفصاح المحاسبي الغاية منه يجب أن يتم الاتفاق على المراحل التي يتم خلالها إفصاح بموجب توقيتات زمنية محددة.

### الشكل رقم (02.1): المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: بوقرة صارة، سايح فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

## ثانيا: أهمية وأهداف الإفصاح

### 1. أهمية الإفصاح<sup>1</sup>

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها ما يلي:

- أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف؛
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية للمساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة؛
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ؛
- مساعدة المستثمر في الأوراق المالية في تفهم العوائد والمخاطر الناجمة عن قرار الاستثمار فيها.

وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي ( القوائم والتقارير المالية ) وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات المختلف مستخدميها، بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

### 2. أهداف الإفصاح<sup>2</sup>

لا بد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة.

---

<sup>1</sup> عمامرة ياسمين، خديجة بلحياني، أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير - وحدة المدينة، ص 15.

<sup>2</sup> عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة - فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ص 23.

وقد بين بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح:

### الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر عادي أي متوسط الفطنة "An average prudent investor" الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

### الاتجاه المعاصر في الإفصاح<sup>1</sup>:

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمر حصيف أي مستثمر واعي "An informed prudent investor" ذو دراية واطلاع ومتخصص في قراءة وتحليل القوائم المالية.

نستخلص أن أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تكمن في مدى توافر المعلومات الدقيقة والموثوق بها التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع، وأن تقدم في المواعيد المحددة ليتم نشرها حتى تتم الاستفادة منها جميع الجهات المعنية.

---

<sup>1</sup> د. أحمد شوقي إسماعيل، الإفصاح المحاسبي، ص 15، القاهرة 2018.

## المطلب الثاني: مفهوم الشفافية وأهميتها

### 1. تعريف الشفافية:

الشفافية هي توفير البيانات المالية وغير المالية بصورة حقيقية عن المركز المالي للشركة وكذلك العمليات الأخرى بالشركة حتى يمكن توقع النشاط الحالي والمستقبلي للشركة، مع مراعاة حقها في حجب البيانات التي من شأنها الإضرار بعمليات الشركة<sup>1</sup>.

وهي أيضاً: تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة. كما تضمن إفصاح سليم في الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة وتؤمن هذه الخاصية توصيل المعلومات المحاسبية وإفصاحها مالياً وغير مالياً وان تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات مصلحة<sup>2</sup>.

كما تعرف الشفافية محاسبياً انها عبارة عن الكشوف التي تستعمل وتستخرج منها المعلومات المطلوبة بسهولة<sup>3</sup>. من التعاريف السابقة يمكن القول إن مفهوم الشفافية عبارة عن التزام منهجي تقوم بموجبه المؤسسة بتوفير المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بنشاطها، بصورة صحيحة وواضحة وكاملة، تتيح للأطراف ذات المصلحة فهماً دقيقاً لوضعها الحقيقي، وتُمكّنهم من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة، وذلك في إطار من النزاهة والمصادقية، مع احترام حدود السرية التي تفرضها مصلحة المؤسسة.

### 2. شروط الشفافية:

---

<sup>1</sup> زرقوق عبد الجليل، مبدأ الإفصاح والشفافية في شركة المساهمة، جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر، ص 374.

<sup>2</sup> محمد السيد يوسف أحمد قمر، الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة روح القوانين، "جامعة شقراء" - المملكة العربية السعودية، ص 301.

<sup>3</sup> الخضر رينوبة، أعمار عزاوي، الإفصاح والشفافية كأداة لتعزيز الاتصال المالي في سياق حوكمة الشركات "دراسة ميدانية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 44.

هناك عدة شروط يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها<sup>1</sup>:

1- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية متأخرة، تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستقاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات 0 الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.

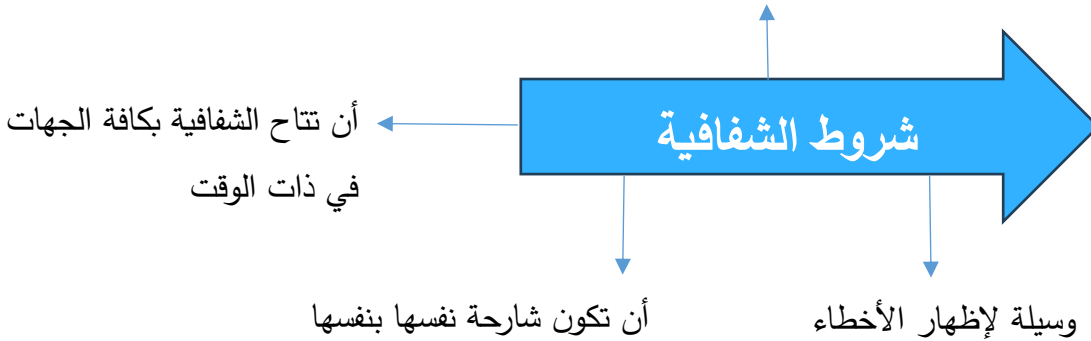
2 - أن تتاح الشفافية بكافة الجهات في ذات الوقت.

3 - أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة الشفافية غامضة أو غير شفافة فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية في الصحف لاستقاء الشكل القانوني بدون مرافقتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود على أنه يجب ملاحظة إلا تخذ الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.

4- الشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء، الاقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

الشكل رقم (03.1): شروط الشفافية

أن تكون الشفافية في الوقت المناسب



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: سيدي موسى مسعودة، بن بلة سمية، مرجع سبق ذكره، ص8.

3. مبادئ الشفافية<sup>2</sup>:

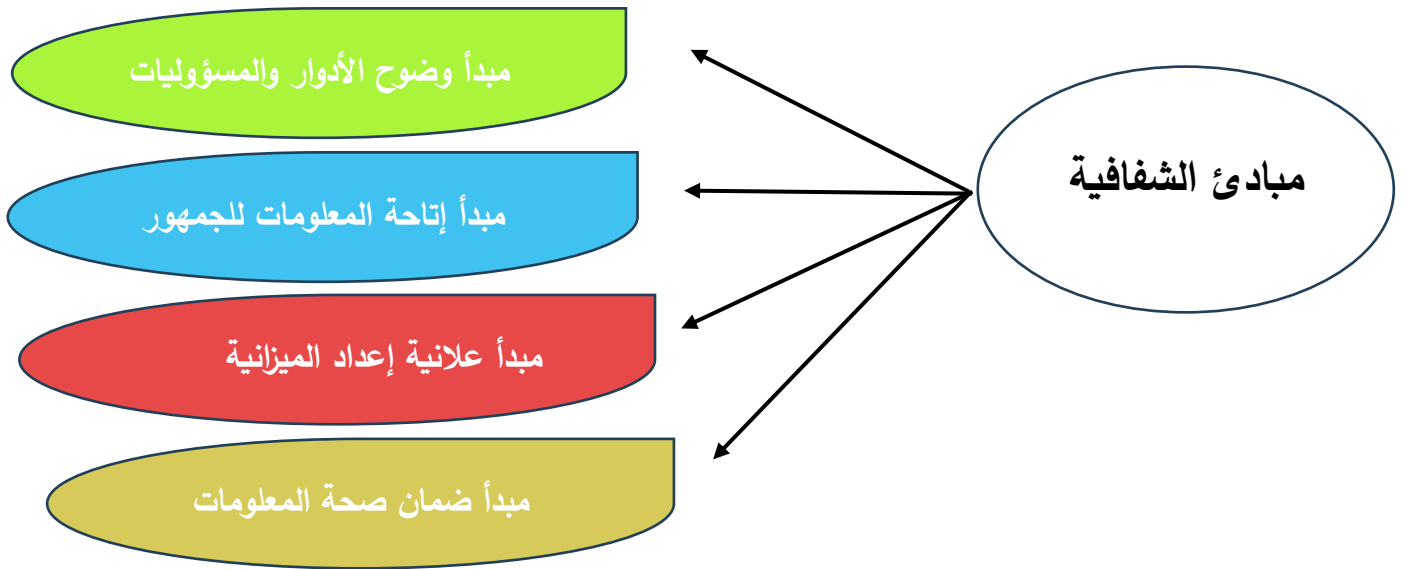
<sup>1</sup> سيدي موسى مسعودة، بن بلة سمية، مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دراية أدرار، ص 8.

<sup>2</sup> سيدي موسى مسعودة، بن بلة سمية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

إن للشفافية كغيرها من المفاهيم لها مبادئ وأسس نذكر منها:

- مبدأ وضوح الأدوار والمسؤوليات: ويعني ذلك تحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والمستويات داخل الحكومة، والعلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد.
- مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور: وذلك من خلال نشر معلومات شاملة عن المالية العامة في أوقات يتم تحديدها بوضوح.
- مبدأ علانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ عن نتائجها: ويشمل ذلك نوعية المعلومات التي تتاح للجمهور فيما يخص عملية الميزانية.
- مبدأ ضمان صحة المعلومات: ويعني ذلك جودة البيانات المالية العامة والحاجة إلى التدقيق المستقل للمعلومات المالية العامة.

الشكل رقم (04.1): مبادئ الشفافية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: سيدي موسى مسعودة، بن بلة سمية، مرجع سبق ذكره، ص 9.

#### 4. أهمية الشفافية<sup>1</sup>:

يساعد نظام الشفافية في الإفصاح على تحقيق الآتي:

- التطبيق السليم لقواعد الشفافية في الإفصاح يحسن أداء السهم ويعظم الربحية ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم.
- الشفافية في الإفصاح تردم الفجوتين الفجوة الأولى بين الإفصاح المتاح من جهة والإفصاح الكامل وتقترب كثيرا من الإفصاح المثالي، والفجوة الثانية بين معدي القوائم والتقارير المالية من جهة وبين مستخدميها من جهة أخرى تبقى فجوة واحدة هي خارج الإفصاح فيما بين المستفيدين من المعلومات المحاسبية سببها التفاوت في قدراتهم خبراتهم اطلاعهم ومؤهلاتهم في الاستفادة منها وبذلك يتميزون فيما بينهم.
- تركز الاهتمام على القيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني لدى معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.
- زيادة المعلومات والإيضاحات يؤدي إلى تحسين الإفصاح مما يؤدي إلى زيادة الوعي والتتقيف بالشفافية.
- إن أغلب الكتاب والباحثين والمهنيين يركزون على جانب شفافية البيانات والمعلومات المالية ويعتبرونها الركيزة الأساسية لعملية الإفصاح برمتها.

---

<sup>1</sup> ط. د دواق سميرة، د. فرحات عباس، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة محمد بوضياف، ص 16.

## 5. أهداف الشفافية<sup>1</sup>:

من بين أهم أهداف الشفافية:

- ✓ التطبيق الصحيح والسليم للقوانين والتعليمات حيث بإتباع الشفافية يحد بشكل كبير من الفساد وتعارض المصالح والاحتيايل والكسب الغير الشرعي.
- ✓ التقليل من كلف الوكالة ومشاكلها وما يمكن أن تؤدي إليه كل ذلك من أزمات سببها الفصل بين الإدارة والملاك أو ضعف الرقابة وأساليبها.
- ✓ تحقيق العدالة وتطبيق المساءلة والمحاسبة مما يحقق حماية لمصالح الأطراف ذات العلاقة وينعكس إيجابا على المصلحة العامة للمجتمع.
- ✓ زيادة فرص تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات، بما يشجعه هذا الجو الذي يتسم بالصدق والأمانة في معاملاته من تشجيع للاستثمار والزيادة في تدفقه ومن تنمية للمدخرات وتوفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

### المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح والشفافية

إن الشفافية هي حالة تظهر نتيجة وجود حالة الإفصاح شرطا ان يكون الإفصاح كاملا، فاذا كان ناقصا فلا توجد شفافية وهو الأمر الذي جعل الشفافية حالة أعم وأشمل من حالة الإفصاح وبالتالي فان الشفافية أوسع نطاقا من الإفصاح، وعلى ذلك فإن كل حالة شفافية تقترض وجود إفصاح، بينما حالة الإفصاح لا تستلزم وجود شفافية دائما، فالشفافية أثر يترتب على وجود الإفصاح الكامل. ويدل هذا الرأي بأن الإفصاح مع العلانية والوضوح والمكاشفة والمصادقية والتمكين من العناصر الأساسية للشفافية، كما جاء أن مفهوم الشفافية يرتبط بأربع كلمات هي المصادقية والإفصاح والوضوح والمشاركة. وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن توجد شفافية بدون إفصاح ولكن يمكن أن يوجد إفصاح بدون شفافية، أو بشفافية ناقصة، فالإفصاح الكامل يؤدي إلى وجود الشفافية فالشفافية هي أثر يترتب على الإفصاح الكامل. ويدلل الباحث على صحة هذا الرأي بأن جميع التعريفات التي وردت لتعريف الإفصاح لم تذكر على الإطلاق أنه لابد من الإفصاح في الوقت المناسب، فإذا

<sup>1</sup> دراجي كريمو، العسالي جمال، مبدأ الإفصاح والشفافية كآلية لتسهيل عملية إدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بورصة الجزائر، جامعة الجزائر 3، ص

تم الإفصاح في غير الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم، فلا جدوى إذا منه بالنسبة لهم، ثم جاء تعريف الشفافية ليكمل هذا النقص في تعريف الإفصاح فورد في جميع التعريفات الخاصة بالشفافية، تعبير الوقت المناسب، ويقصد به أنه حتى يتم الإفصاح بشفافية يجب أن يكون هذا الإفصاح في الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم<sup>1</sup>.

إن مبدأ الإفصاح يشكل مع الشفافية معنى متكامل، فعند ملاحظة العلاقة بين الشفافية والإفصاح يبدو في بادئ الأمر أن هناك صعوبة في التمييز لما بينهما من ترابط في تكامل الوظائف والأهداف. حيث أن الشفافية ليست بديلاً عن الإفصاح وإنما هي وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل. " يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين " ومنه نستخلص أن الشفافية في الإفصاح هي حلقة الوصل بين الإفصاح ومستخدمي المعلومات المحاسبية والمطلعين عليها، فالمستخدم يبحث عن الشفافية في المعلومات المحاسبية المفصحة عنها ليدركها ويثق بها ويعتمد عليها لتكون ملائمة في اتخاذ قراراته. أما الإفصاح فيرتقي ويتكامل بالشفافية إذا تضمنتها المعلومات التي تقدمها مخرجات النظام المحاسبي<sup>2</sup>.

يطالب المستثمرون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصادقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، وعندما يدرك السوق أن هناك نقصاً في الشفافية، ينعكس ذلك على معاينة أسعار الأوراق المالية للشركة. وقد أدى ظهور الفضائح المحاسبية الأخيرة إلى ضياع مليارات الجنيهات من القيمة الرأسمالية السوقية. ومن الجدير بالذكر أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التماسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في التأثير على قيمة السهم مما ينعكس

---

<sup>1</sup> حمدان بن درويش الغامدي، الإفصاح والشفافية والجزاء المترتب على الإخلال بما كأحد مبادئ حوكمة الشركات في النظام السعودي، جامعة أم القرى معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة، ص 3581.

<sup>2</sup> بن موسى كمال الدين، حمادي محمد علي، منصور محمد، نصيب إبراهيم، أثر التحفظ المحاسبي على شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص 19.

على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية، لذا جاءت إصدارات الهيئة العامة للرقابة المالية في صورة نماذج للإفصاح المحاسبي لقياس مدى التزام الشركات المقيدة بمجموعة من المطالب الأساسية الواجب الإفصاح عنها للإسهام الفعال في تنشيط التداول في السوق، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث التي تعرضت لها المنشأة في الفترة الماضية بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية يؤدي إلى توفير الشفافية في التقارير المالية التي تعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المالية

أصبحت جودة المعلومات المالية من أبرز العناصر التي تحدد مدى فعالية النظام المحاسبي في المؤسسة، إذ تمثل الأساس الذي تُبنى عليه القرارات الاقتصادية الصائبة. ويستعرض هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بجودة المعلومات المالية، وأهم الخصائص والمعايير المعتمدة في تقييمها، كما يسلط الضوء على دور معايير الإفصاح الدولية في رفع جودة المعلومات المقدمة في القوائم المالية، مما يساهم في تعزيز مصداقية المؤسسة وشفافيتها.

## المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المالية

### 1. تعريف معلومات المالية<sup>2</sup>:

علي أنها بيانات التي تم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة مبنية وذات معني.

---

<sup>1</sup> راضية بوزيد، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية لمؤسسة نفضال أم البواقي، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص 57.

<sup>2</sup> بوقرة صارة، سايح فتيحة، دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المالي، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيده-، ص 66.

هي البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد الأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبحت لها قيمة بعد تفسيرها أو تحليلها أو تجميعها والتي يمكن تداولها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية لها وبشكل صحيح.

يري هندر يكسن أن معلومات المالية هي البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، وتؤدي إلى تخفيض عدم التأكد وتوصل رسالة إلى متخذي القرار تكون قيمتها اعلي من تكلفتها ومن محتمل أنها تستدعي استجابة متخذي القرار.

## 2. تعريف جودة المعلومات المالية<sup>1</sup>:

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المالية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها، بالرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث أن كل دراسة اعتمدت على مدخل معين في تحديدها لمفهوم جودة المعلومات. وفيما يلي أهم المفاهيم المتعلقة بجودة المعلومات المالية.

يقصد بجودة المعلومات المالية بأنها المعلومات الملائمة التي تم اعدادها لتلبي احتياجات مستخدميها في الوقت المناسب في ضوء التزام الشركة بالمعايير المحاسبية والتشريعات القانونية التي تحكم الممارسة العملية.

حسب هذا المفهوم تعتمد جودة المعلومات على ملاءمة المعلومات المالية لاحتياجات مستخدميها وتوفرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات واعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية.

ويقصد بمفهوم جودة المعلومات أيضا تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة. كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات مستخدمي المعلومات).

ركز هذا المفهوم على فكرة أن جودة المعلومات تتحقق بتوفر مجموعة من الخصائص المفيدة للمعلومات المالية، ويتوفر خصائص أخرى متعلقة بمستخدمي المعلومات المالية.

---

<sup>1</sup> صحراوي إيمان، أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر دراسة حالة مجمع صيدال و مجمع بيوفارم، أطروحة دكتور، جامعة الجزائر 3، ص 48.

كما تعني "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها".

اعتمد هذا المفهوم في تحديد مفهوم جودة المعلومات على مصداقيتها وصحتها وعلى فائدة المعلومات المالية بالنسبة لمستخدميها وعلى ضرورة اعتماده مجموعة من المعايير لتحقيق الجودة في المعلومات المالية.

كما يمكن الاعتماد على مدخلين في تحديد جودة المعلومات المالية، المدخل الأول يتعلق بمنفعة وفائدة المعلومات لاتخاذ القرارات، حيث يركز على المنفعة النسبية لقرارات مستخدمي القوائم المالية أما المدخل الثاني فيتعلق بالحوكمة والتي تهدف من خلال التطبيق الجيد لها إلى تسهيل مراقبة أصحاب المصالح لأداء المؤسسة.

استنادا إلى المفاهيم المذكورة سابقا يمكن استنتاج التعريف التالي: جودة المعلومات المالية تتمثل في جملة من الخصائص الأساسية والثانوية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية لتصبح ذات فائدة تلبي احتياجات مستخدميها الداخليين والخارجيين، ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة والصائبة وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما يجب أن تستند المعايير المحاسبية الدولية وقواعدها الفنية.

### 3. قياس جودة المعلومة المالية<sup>1</sup>:

إن قياس جودة المعلومة يعتبر أمرا نسبيا غير دقيق، ومع ذلك هناك بعض المعايير التي اجمع عليها الباحثون والتي تتمثل في:

**1.3 الدقة:** تمثيل المعلومة لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية

**2.3 المنفعة:** تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

---

<sup>1</sup> جرد نورالدين، آيت محمد مراد، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، مجلة البديل الاقتصادي، ص 139.

منفعة شكلية: تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛

منفعة زمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب

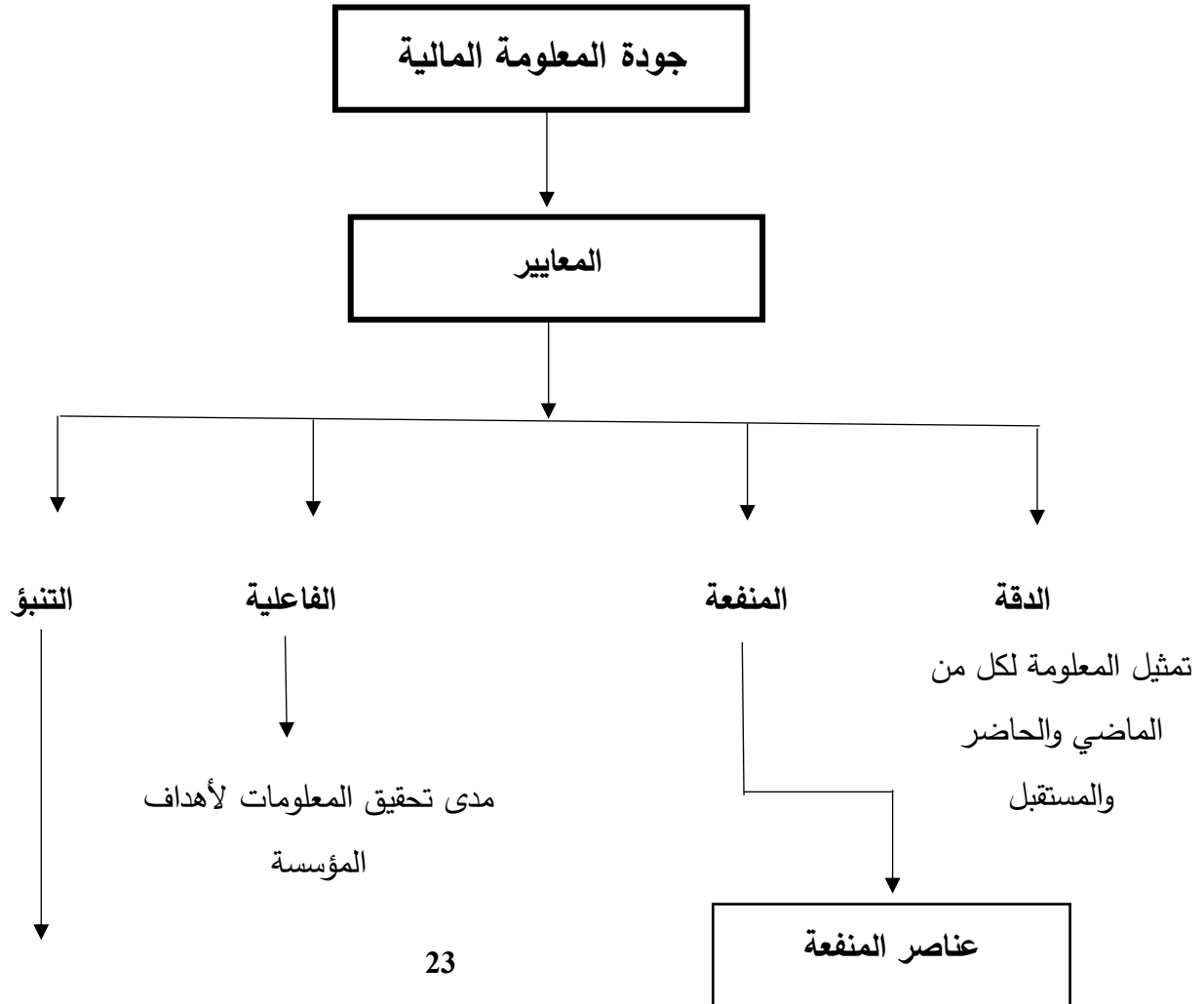
منفعة مكانية: الحصول عليها بسهولة؛

منفعة تقييمية أو تصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار

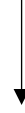
**3.3. الفاعلية:** تعبر على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال الموارد المحددة، أي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار في ظل موارد محددة.

**4.3. التنبؤ:** يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، واستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات، وتخفيض حالة عدم التأكد.

الشكل رقم (05.1): معايير قياس جودة المعلومة



الوسيلة التي يمكن بها استعمال  
معلومات الماضي والحاضر في  
توقع أحداث ونتائج المستقبل



المنفعة الشكلية، المنفعة الزمنية، المنفعة المكانية، المنفعة ا  
لتقييمية

المصدر: جرد نور الدين، آيت محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 139.

#### 4. الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة وفق الإطار الفكري الدولي الحالي<sup>1</sup>:

قسم الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى:

- أ- الخصائص الأساسية وتشتمل على خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق
- ب- الخصائص الداعمة أو المعززة للخصائص النوعية للمعلومات

##### أ- الخصائص الأساسية وتشتمل على خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق:

**الملائمة:** حتى تتصف المعلومات المالية بالملائمة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين حتى وإن اختار بعض المستخدمون عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم مسبق بها مكن مصادر أخرى، وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.

**الأهمية النسبية:** تكون المعلومات مهمة إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية، بعبارة أخرى تعد الأهمية النسبية جانب معين من الملائمة خاص بمؤسسة تعتمد على طبيعة أو حجم البنود أو كلاهما، ولهذا لا يمكن المجلس IASB أن يعطي حدا كميًا موحدًا للأهمية النسبية أو أن يحدد مسبقًا ما قد يكون مهمًا في موقف معين.

<sup>1</sup> جرد نورالدين، آيت محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

**التمثيل الصادق:** لتحقق المعلومة هذه الخاصة يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر التي تريد التعبير عنها، ولكي، يتحقق ذلك يجب أن تمتاز بثلاث خصائص أن تكون كاملة خالية من الأخطاء، موضوعية:

أ- **الوصف الحيادي الخالي من التحيز:** يقصد به عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، وبصفة عامة يقصد بالحياد ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة المستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدم أو مستخدم آخرين.

ب- **الوصف الكامل (الاكتمال):** يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات اللازمة.

ت- **الوصف الخالي من الأخطاء:** يعني أنه لا يوجد أخطاء أو إغفالات في وصف الظاهرة، وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها دون أي أخطاء في العملية، وفي هذا السياق فإن الخلو من الخطأ لا يعني الدقة الكاملة في جميع الجوانب، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحديد تقدير سعر غير ملحوظ أو قيمة غير ملحوظة على أنه تقدير دقيق أو غير دقيق، لكن يمكن أن يكون تمثيل ذلك التقدير صادقا إذا تم وصف المبلغ بشكل واضح ودقيق، وإذا تم توضيح طبيعة وقيود عملية التقدير، وإذا لم يتم ارتكاب أي خطأ في اختيار وتطبيق هذه العملية.

#### ب- الخصائص الداعمة أو المعززة للخصائص النوعية للمعلومات:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية السابقة هناك العديد من الخصائص التي تساهم بشكل أو بآخر في تحسين جودة المعلومات المالية، ونذكر منها حسب ما ورد في الإطار التصوري لمجلس المعايير المحاسبية الدولية والذي اتفق فيه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB على الخصائص النوعية المعززة التالية:

- **القابلية للمقارنة:** يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى لنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى

وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى.

- **قابلية التحقق:** وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.
- **قابلية الفهم:** تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطات الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.
- **التوقيت المناسب:** تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

الشكل رقم (06.1): الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة



المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على جرد نورالدين، آيت محمد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

### المطلب الثاني: أهم معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية<sup>1</sup>

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

#### أولاً: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS01

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS01 عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS01 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة

<sup>1</sup> عمامرة ياسمينية، . زرفاوي عبد الكريم، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة الخاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية -

والالتزامات المتداولة وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

### ثانياً: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS07<sup>1</sup>

يهدف معيار IAS7 إلى توفير معلومات مفيدة للمستخدمين حول التغيرات في النقد وما يعادله خلال الفترة المحاسبية، وذلك من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية، وتصنيفها إلى ثلاثة أنواع من الأنشطة: التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية.

#### الإفصاحات الأساسية المطلوبة

#### تصنيف التدفقات النقدية حسب الأنشطة

يجب تصنيف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى ثلاث فئات رئيسية:

أنشطة تشغيلية، أنشطة استثمارية، أنشطة تمويلية

#### طريقة عرض الأنشطة التشغيلية

يُسمح باستخدام:

الطريقة المباشرة: عرض التدفقات النقدية الرئيسية الداخلة والخارجة مثل المقبوضات والمدفوعات.

الطريقة غير المباشرة: تبدأ بصافي الربح ويتم تعديله بالتغيرات غير النقدية.

<sup>1</sup> IASB (2020), *International Accounting Standard 7 – Statement of Cash Flows*, Paragraph 10.

## الإفصاح عن النقد وما يعادله

يجب على المنشأة الإفصاح عن مكونات "النقد وما يعادله" وتوضيح كيفية تصنيف هذه المكونات في قائمة المركز المالي.

## التغيرات غير النقدية

يجب الإفصاح عن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية التي لا تتطلب تدفقات نقدية (مثل تحويل الديون إلى حقوق ملكية).

## الإفصاح عن التغيرات في الالتزامات الناتجة عن الأنشطة التمويلية

يتوجب على المنشأة عرض تسوية للتغيرات في تلك الالتزامات، سواء كانت ناتجة عن تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.

## الإفصاح عن القيود على استخدام النقد

إذا كانت هناك قيود على استخدام النقد أو ما يعادله، يجب الإفصاح عنها بوضوح.

## تسوية صافي الربح مع التدفقات التشغيلية (الطريقة غير المباشرة)

في حال استخدام الطريقة غير المباشرة، يجب تقديم تسوية بين صافي الربح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

## ثالثاً: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار IAS24 "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.

## رابعاً: الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7<sup>1</sup>

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار AS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 الأدوات المالية - الإفصاح مكمل للبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 وIAS32.

## المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

### أولاً: عرض الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

لقد حدد النظام المحاسبي المالي (SCF) خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات جودة عالية وتلبي احتياجات مستخدميها وتتطابق مع تلك المقررة عن المعايير الدولية للمحاسبة الصادرة سنة 2004، وهو ما يؤكد الغاية أو الهدف من تبني النظام المحاسبي المالي وهو خدمة كل مستخدم القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة.

وتتمثل الخصائص النوعية حسب النظام المحاسبي المالي فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> [www.ifrs.com](http://www.ifrs.com)

<sup>2</sup> صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 139.

**1 - الملاءمة أو الدلالة:** تكون المعلومات ملائمة أو ذات دلالة عندما يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة أو تصويبها.

**2- الدقة أو المصدقية:** توصف المعلومة المالية بالدقة أو المصدقية عندما تكون ذات جودة وخالية من الأخطاء أو الحكم المسبق، وتعتبر بصورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة. وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها وفق المبادئ التالية:

الصورة الصادقة، تغليب الجانب الاقتصادي على الجانب القانوني، الحياد، الحيطة والحذر، الشمولية.

وقد نصت المادة 10 من القانون 07-11 على ما يلي: "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها".

**3 - القابلية للمقارنة:** تتطلب خاصية القابلية للمقارنة إعداد القوائم المالية للمؤسسة وعرضها في ظل احترام مبدأ ثبات الطرق المحاسبية، بحيث تسمح لمستخدميها بإجراء مقارنات للقوائم المالية عبر الزمن وبين المؤسسات. ولتحقيق هذه الخاصية يجب اتباع الإجراءات التالية:

إتباع نفس مفاهيم القياس، إتباع نفس المبادئ المحاسبية، إتباع نفس طرق التبويب، إتباع نفس طرق العرض والإفصاح.

**4 - الوضوح أو القابلية للفهم:** تتسم المعلومة المالية بالوضوح أو القابلية للفهم عندما تكون مفهومة من طرف مستخدميها، ويجب أن يتوفر في مستخدم القوائم المالية مستوى معقول من الفهم بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما يجب أن تكون له الإرادة على دراسة المعلومة بكيفية جادة بما فيه الكفاية. فقد حث النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية، وهذا من خلال ملحق القوائم المالية الذي تقوم المؤسسات بإعداده إضافة إلى القوائم المالية الأربعة والذي يهدف إلى تفسير عناصر أو بنود القوائم المالية الأساسية.

أما النظام المحاسبي المالي فنلاحظ غيابه عن التغيرات الحادثة على المستوى الدولي، حيث منذ تبنيه للخصائص النوعية للمعلومات حسب الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية لسنة 1989 لم يحدث

تحسين للخصائص النوعية حسب الإطار المفاهيمي المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

لقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بإصدار مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية الهدف منها الحصول على قوائم مالية ذات فائدة، كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية، كما قام النظام المحاسبي المالي (SCF) أيضا بتبني مجموعة من الخصائص النوعية. لذلك سنحاول وضع مقارنة بين الخصائص النوعية لكل من FASB وIASB من الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1) مقارنة الخصائص النوعية للمعلومة المالية حسب FASB وIASB

IASB	FASB	الخصائص النوعية	الخاصية ومكوناتها
×	×	1-الملاءمة	الخاصية
×	×	-القيمة التنبؤية	مكوناتها
×	×	-القيمة التأكيدية أو الاسترجاعية (التغذية العكسية)	
	×	-التوقيت المناسب	
×	×	2-الموثوقية	الخاصية
×	×	-الحياد	مكوناتها
×	×	-الصدق في التعبير (العرض)	
×		-الخلو من الأخطاء	
	×	-قابلية التحقق	
×	×	3-القابلية للمقارنة	الخاصية
×		4-القابلية للتحقق	الخاصية
×		5-التوقيت المناسب	الخاصية
×		6-القابلية للفهم	الخاصية

المصدر: صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 141.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك اتفاق عام بين كل من FASB و IASB و SCF على خاصيتين أساسيتين وهما الملاءمة و الموثوقية (التمثيل الصادق فحسب FASB و IASB فإن خاصية الملاءمة تتكون من القيمة التنبؤية و القيمة التأكيدية التغذية العكسية)، كما اعتبر FASB التوقيت المناسب كأحد مكونات خاصية الملاءمة، على خلاف IASB الذي اعتبرها كأحد الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المالية، أما بالنسبة لخاصية الموثوقية (التمثيل الصادق) تتكون من الحياد، الصدق في التعبير و الخلو من الأخطاء، كما أضاف FASB خاصية القابلية للتحقق الذي اعتبرها IASB كخاصية نوعية ثانوية للمعلومة المالية، أما بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة فهناك اتفاق بين FASB و IASB على هذه الخاصية. وقد أضاف IASB ثلاث خصائص أخرى هدفها الزيادة أو الرفع من جودة المعلومات المالية وهي: القابلية للتحقق، القابلية للفهم والتوقيت المناسب.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فقد اكتفى بأربعة خصائص فقط وهي: الملاءمة، الموثوقية القابلية للمقارنة والقابلية للفهم ولم يقسمها إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

## ثانيا: إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد

### القوائم المالية<sup>1</sup>:

#### الفرع الأول: الميزانية

مفهوم الميزانية: تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلان عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي الميزانية على أقل العناصر التالية:

---

<sup>1</sup> صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 113.

**أولاً: الأصول** تشمل عناصر الأصول الموارد التي يمكن مراقبتها والتي يسيها الكيان من خلال الأحداث الاقتصادية الماضية والتي ينظر منها منافع اقتصادية مستقبلية مراقبة الأصول هي القدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول. تضم الأصول العناصر التالية: **الأصول الغير متداولة**: القيم الثابتة المعنوية شهرة محل، قيم معنوية أخرى، القيم الثابتة المادية تضم أراضي، المباني قيم ثابتة أخرى، قيم ثابتة المتنازل، القيم الثابتة الجارية، الأصول المالية وتضم سندات معاد تقييمها، سندات مساهمة ثابتة مساهمات وحقوق مماثلة، فروض وأصول المالية غير متداولة أصول ضريبية مؤجلة. **الأصول المتداولة**: تضم المحزونات والحسابات جارية الزبائن المدينون آخرون مدينون آخرون، حسابات الحزينة الموجبة وما يعادلها.

**ثانياً: الخصوم** تشمل الخصوم الالتزامات الحالية والناجمة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، ويتم الوفاء بها مقابل النقصان في الموارد، وينتظر الحصول على منافع الاقتصادية وتضم الخصوم الجارية التي تتوقع تسويتها أو تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية التي عشر شهراً، وتصنف باقي الخصوم خصوم غير جارية. تضم الخصوم العناصر التالية: **الأموال الخاصة**: رأس المال المطلوب رأس مال غير مطلوب الاحتياطات، فرق إعادة التقدير الأموال الخاصة محول من جديد، نتيجة الدورة. **الخصوم غير متداولة**: وتضم فروض وديون مالية، التزام ضريبي مؤجل خصوم أخرى غير متداولة، مؤونات وإيرادات مقدمة والخصوم المائلة. **الخصوم المتداولة**: الموردين والحسابات الملحقة ضرائب الديون والدائنون آخرون، حسابات الحزينة (السالبة) وما يعادلها.

**الجدول رقم: (1-02) ميزانية السنة المالية المقفلة في ..... إلى .....**

القيمة المحاسبية الصافية N-1	القيمة المحاسبية الصافية N	اهتلاكات والمؤونات وتدني القيمة N	القيمة الإجمالي N	ملاحظة	الأصول
					<p>أصول غير جارية</p> <p>فارق إعادة افتناء_ للمنتوج الايجابي أو السلي</p> <p>تثبيتات معنوية</p> <p>تثبيتات عينية</p> <p>أراضي</p> <p>مباني</p> <p>تثبيتات عينية أخرى</p> <p>تثبيتات ممنوح امتيازها</p> <p>تثبيتات مالية</p> <p>سندات موضوعة موضع معادلة</p> <p>مساهمات أخرى حسابات دائنة ملحقة بها</p> <p>سندات أخرى مثبتة</p> <p>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية</p>

					ضرائب مؤجلة الأصل
					مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
					مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى استخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس، 2009 ص 28.

### الجدول رقم (03-1): ميزانية السنة المالية المقفلة في ..... إلى .....

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			رؤوس أموال الخاصة راس المال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات - احتياطات مدججة (1) فوارق و إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))

			رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد حصة الشركة المدججة (1) حصة ذوي الأقلية(1)
			المجموع(1)
			الخصوم الغير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونة و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم الغير جارية(2)
			الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون اخرى خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية(3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009، ص 29.

### الفرع الثاني: جدول الحسابات النتائج<sup>1</sup>

<sup>1</sup> د. بعداش عبد الكريم، المحاسبة المالية، ص21، الجزائر، 2023.

جدول الحسابات النتائج ترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة وكذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.

العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

أولاً: المنتجات: تمثل المنتجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي حققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتجات استعادة الخسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ثانياً: الأعباء: تمثل الأعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلا السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول، أو في شكل ظهور الخصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

**الجدول رقم (1-04): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من .... إلى .....**

N-1	N	الملاحظة	
			رقم الأعمال تغير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			<b>1_ إنتاج السنة المالية</b>
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
			<b>2_ استهلاك السنة المالية</b>

			<b>3_ القيمة المضافة للاستغلال (2_1)</b>
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			<b>4_ الفائض الإجمالي للاستغلال</b>
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات والاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			<b>5 النتيجة العملية</b>
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			<b>6- النتيجة المالية</b>
			<b>7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)</b>
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع المنتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			<b>8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			العناصر غير العادية -المنتجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)
			<b>9- النتيجة الغير العادية</b>
			<b>10- النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			<b>11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b>

			و منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)
--	--	--	--------------------------------------------

المصدر : المريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص 30.

**الجدول رقم (1-05) جدول حسابات حسب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من .... إلى .....**

N-1	N	الملاحظة	
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			<b>هامش الربح الإجمالي</b>
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الادارية
			أعباء أخرى عملياتية
			<b>النتيجة العملياتية</b>
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصاريف المستخدمين المخصصات للإحتلاكات)
			منتجات مالية
			الأعباء المالية
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>
			الصرائب الواجة على النتائج العادية
			الصرائب الواجة على النتائج العادية (التغيرات )
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			الأعباء الغير العادية
			المنتجات غير العادية

			<p>النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)</p> <p>النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)</p> <p>منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة مجمع (1).</p>
--	--	--	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 ، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009 ، ص ، 31.

### الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية<sup>1</sup>

تحو قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الرئيسية في الوقت الحالي وتهدف إلى تقديم المعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال فترة جارية. وتعتبر هذه القائمة ضرورية لأن الميزانيات المقارنة بين الرصيد النهائي للأصول والخصوم في لحظة إعدادها لذلك

يتم في كل المعلومات التي حدثت خلال السنة والاكتفاء بما بما أحدثته هذه العمليات من التغيرات. فوائد استخدام قائمة التدفقات النقدية:

تفيد المعلومات الوارد في قائمة التدفقات النقدية في خدمة الأمور التالية:

- 1- تقدير إمكانية المشروع على التوليد النقدية من عمليات مستقبلية.
- 2- تقدير إمكانية على مواجهة التزامات النقدية في المستقبل.
- 3- تحديد أسباب اختلاف بين الصافي ربح وصالي تدفق النقدي.
- 4- بيان أثر القرارات استثمارية والتمويلية التي تم اتخاذها خلال الفترة على التدفقات النقدية

<sup>1</sup> صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص114.

## 1) تصنيف التدفقات النقدية

الحديث عن قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية يتم عادة التصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات داخلية وتدفقات خارجية غير أن تصنيف التدفقات النقدية الأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يخرج عن هذا التصنيف. ليدرجها ضمن ثلاث مجموعات

### أ) التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:

وتتمثل في التدفقات النقدية التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع السلع والخدمات التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ الموردين، أجور عمال الضرائب، وخلافها.

### ب) التدفقات الناتجة عن الأنشطة استثمارية:

وتتمثل في التدفقات الناتجة عموماً عن الأصول طويلة الأجل حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع العقارات والمعدات، التحصيل مبالغ عن بيع ديون التدفقات الناتجة عن شراء آلات وعقارات، شراء سندات وخلافها.

### ج) التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية:

وتتمثل في التدفقات الناتجة عن بنود الالتزامات وحقوق الملكية حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع أسهم ملكية، التدفقات الناتجة عن دفع حصص أرباح للمساهمين أو شراء أسهم حزينة وخلافها.

**2) الإفصاح عن التدفقات النقدية:** يجب على المؤسسة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين الآتيتين:

**الطريقة المباشرة:** حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية.

**الطريقة الغير مباشرة:** حيث يتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية وأية عناصر مؤجلة أو مستحقة متصلة بمقبوضات أو مدفوعات سابقة أو مستقبلية وكذلك عناصر حسابات النتائج أو النفقات المرتبطة بتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

يفضل استخدام الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إذ تقدم هذه الطريقة معلومات قد تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والتي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير المباشرة.

الجدول رقم (1-06) جدول تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة الفترة من ... إلى .....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات الأموال الخزينة من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب من النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تقييدات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تقييدات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم

			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معادلتها عند اقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدججة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس سنة

2009 35 .

رقم الجدول(1-07)..... إلى ..... من الفترة مباشرة غير الطريقة الخزينة تدفقات جدول :

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من اجل: . الإهلاكات و الأرصدة . تغير الضرائب المؤجلة . تغير المخزونات . تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى

			. تغير الموردين و الديون الأخرى . نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار
			مسحوبات عن اقتناء تسيبات تحصيلات التنازل عن التسيبات تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند إقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق ل 25 مارس سنة 2009، ص، 36.

## الفرع الرابع: جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة والملاحق<sup>1</sup>

### أولاً: مفهوم التغيرات رؤوس الأموال الخاصة

هي حلقة ربط بين الحسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في التغير الأموال الخاصة تجوب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة التغيرات الأموال الخاصة بأنها: تشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة..
- عملية الرسملة الارتفاع، الانخفاض، التسديد .....
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

### الجدول رقم (1-08) تغيرات رؤوس الاموال الخاصة

---

<sup>1</sup> صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 116.



## ثانياً: الملاحق

تتضمن الملاحق جداول الملحق لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على طرائق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع وشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع وشركة الأم.

## المبحث الثالث: أثر حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة القوائم المالية

تعد الحوكمة المؤسسية أداة فاعلة لضبط السلوك التنظيمي وتعزيز الرقابة الداخلية، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية. لذا يهدف هذا المبحث إلى تحليل العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المالية، من خلال توضيح الإطار المفاهيمي للحوكمة، وعرض محدداتها وانعكاساتها المباشرة على شفافية الإفصاح وجودته، لا سيما في ظل البيئة المحاسبية الحديثة التي تتطلب معايير عالية من الالتزام والمساءلة.

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي الحوكمة المؤسسات

1. مفهوم حوكمة المؤسسات: لم يتفق الاقتصاديين والقانونيين والمحللين على تعريف موحد للحوكمة وقد يرجع ذلك إلى تداخل المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسات والتعاريف المقدمة للحوكمة المؤسساتية تندرج ضمن مفهومين هما:

أ. المفهوم الضيق لحوكمة الشركات وهو ما يعرف بالنظرة المساهماتية (vision actionnaire):

ينطلق هذا المفهوم من "قضية فصل الملكية عن التسيير حيث يعتبر مؤيدو هذا التوجه أن نظام حوكمة الشركات وجد للاهتمام بمصالح المساهمين وهذا بالنظر إلى فكرة تضارب المصالح، فحوكمة الشركات بناء على هذا المنظور هي مجموع الآليات، القواعد والقوانين التي لها أن تحقق أهداف المساهمين وتحمي حقوقهم عن طريق الحد من انتهازية المسيرين وهو ما ذهب إليه (Gerard Charreaux) في تعريفه الحوكمة الشركات"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> د. س. طباعة، دروس حوكمة الشركات موجهة لماستر 2 محاسبة وتدقيق، جامعة عمار ثليجي بلاغواط، ص 1.

ب. المفهوم الواسع لحوكمة الشركات وهو ما يعرف بالنظرة التشاركية (vision partenariale):

يتم التركيز من خلال هذا المفهوم على استعمال ركائز وأساليب ممارسة الحوكمة كنموذج للرقابة على الشركة والذي يهتم بكل مصلحة في الشركة، فهو يمنح بذلك اعتبارا قويا للبيئة والأطراف المستفيدة كافة وكذلك للمسائل الاجتماعية والأخلاقية، فضلا عن مطالبته بإيصال المعلومات المالية وغير المالية لمتخذي القرارات الداخليين والخارجيين.

الأصل في هذا المفهوم أنه لا يختلف عن سابقه من حيث أن الرقابة يجب أن تفرض على المسيرين أو أن تكون هناك آليات توجه عملهم بما يخدم مختلف أصحاب المصالح دون التفرد بمصالحهم الشخصية، إلا أن الاختلاف يكمن في المستفيد من حوكمة الشركات فالمفهوم الأول يعتبر المساهمين هم الأساس، أما المفهوم الثاني فقد وسع الدائرة حتى تشمل مختلف أصحاب المصالح.

## 2. أهداف حوكمة المؤسسات<sup>1</sup>:

نذكر من بين أهداف تطبيق حوكمة الشركات الى:

- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- حماية أموال المستثمرين والمقرضين من المخاطر التشغيلية والمالية؛
- إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف لتحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين؛
- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة
- تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو؛
- تجنب مساوئ وعيوب كل من هياكل الملكية المركزة وهياكل الملكية المشتتة؛

<sup>1</sup> جاوحدو رضا، مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح،ص 20، الملتقى الدولي الأول، جامعة أم البواقي – الجزائر يومي 7 و 8 ديسمبر 2010.

- وضع أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل من الحقوق والمسؤوليات فيما بين المشاركين (مجلس الإدارة، المساهمين)؛
- تنمية وجذب لاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة؛
- تدعيم النزاهة والكفاءة في أسواق المال؛
- الفصل بين الملكية والإدارة؛

### 3. خصائص حوكمة المؤسسات<sup>1</sup>:

من خلال المفاهيم المقدمة الحوكمة الشركات يتضح أن مصطلح حوكمة الشركات يشير إلى العديد من الخصائص والمتمثلة في:

- **الانضباط:** والذي يتحقق من خلال، بيانات واضحة للجمهور، وجود الحافز لدى الإدارة تجاه تحقيق سعر أعلى للسهم؛ الالتزام بالأعمال الرئيسية المحددة بوضوح؛ التقدير السليم لحقوق الملكية؛ التقدير السليم لتكلفة رأس المال استخدام الديون في مشروعات هادفة؛ إقرار نتيجة الحوكمة في التقرير السنوي.
- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن تركز على المصداقية والوضوح والافصاح والمشاركة وهذه الشفافية يمكن أن تتحقق من خلال: الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة؛ نشر التقرير السنوي في موعده؛ عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها؛ الإفصاح العادل عن النتائج الختامية؛ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ تطبيق معايير المراجعة الدولية؛ الإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة؛ توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا؛ تحديث المعلومات على شبكة الانترنت. يجب الاهتمام بصفة خاصة بالشفافية على مستوى الشركات المساهمة في البيانات والمعلومات التي تتيحها هذه الشركات لكل من: حملة الأسهم: ويقصد بذلك بصفة خاصة الشفافية الواجبة لضمان حقوق الأقلية من حملة الأسهم من حيث تمثيلهم لمجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح أو تعارضها بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة وكذا تضمين تقرير مراقب الحسابات كافة المعلومات الخاصة بالموقف الضريبي للشركة

<sup>1</sup> د. س. طباعة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

ومقدار الديون المشكوك في تحصيلها والمعاملات ذات العلاقة. هيئات الدولة الأخرى: وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالضرائب والجمارك ومراعاة القوانين السائدة والمنظمة لعمل الشركة.

● **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل وهذه الاستقلالية تتحقق من خلال ما يلي: المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا؛ وجود رئيس مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي؛ وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل؛ وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل؛ وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالشركة، عدم وجود ممثلين لبنوك أو لكبار الدائنين في مجلس الإدارة.

● **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة وتعني أن الشركة تدرك حقوق جميع الأطراف المهمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضاً تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف. والتي تتحقق من خلال: عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي؛ وجود أعضاء المجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين؛ الاجتماعات الكاملة والدورية المجلس الإدارة؛ قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بالمراجعة الفعالة؛ وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله؛ وجود لجنة مراجعة تراجع تقارير المراجعين الداخليين وتشرف على أعمال المراجعة الداخلية.

● **المساءلة:** أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتشمل جانبين هما: تقييم العمل ثم محاسبة القائمين عليه بالثواب أو العقاب. وتتحقق المساءلة من خلال: ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية؛ التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم؛ التحقيق الفوري حال إساءة الإدارة العليا؛ وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة؛ شفافية وعدالة التعامل في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

● **العدالة:** أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة وتعني أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين وتتحقق العدالة من خلال: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية؛ حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة؛ سهولة طرق الإدلاء بالأصوات؛ إيداع الأسهم بشكل عادي لجميع المساهمين.

● **الوعي الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية):** والذي يتحقق من خلال: وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي؛ وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية.

## المطلب الثاني: مبادئ ومحددات حوكمة المؤسسات

### أولاً: مبادئ حوكمة المؤسسات<sup>1</sup>

أقر وزراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) مبادئ حوكمة الشركات 1999 وذلك بالعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والمؤسسات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص لوضع مجموعة من القواعد والمعايير الإرشادية لحوكمة الشركات وقد استخدمت من قبل الحكومات وواضعي اللوائح التنظيمية والمستثمرين والشركات المساهمة سواء في الدول الأعضاء أو غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما وافق على اتباعها لجنة بازل المتعلقة بالبنوك والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومنتدى الاستقرار المالي باعتبارها أحد المعايير الاثني عشر من معايير النظم المالية السليمة. وهذه المبادئ هي 6 مجالات أساسية ويندرج تحت كل مبدأ مجموعة مبادئ تفصيلية هي كالتالي:

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس الإطار فعال الحوكمة الشركات

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة لشركات

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

### ثانياً: محددات حوكمة المؤسسات<sup>2</sup>

- **المحددات الخارجية:** وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛ وجود قطاع مالي كفؤ (البنوك والسوق المالي) يستطيع

<sup>1</sup> ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الجامعة الإسلامية – غزة، ص، 20.

<sup>2</sup> د. س. طعابة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

توفير التمويل اللازم للمشروعات، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية وهيئة سوق المال والبورصة في أحكام الرقابة على المؤسسات؛ كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية هيئة سوق المال والبورصة في احكام الرقابة على الشركات وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، المراجعين والمحاسبين والمحامين والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية؛ وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستشارات المالية والاستثمارية والتصنيف الائتماني.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة.

• **المحددات الداخلية:** وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

من الملاحظ أن هذه المحددات سواء الداخلية أو الخارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي بها ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد فهي تختلف من دولة لأخرى بمعنى أنه ليس نظام موحد يطبق في جميع الدول ويؤدي تطبيقه إلى نفس النتائج.

### **المطلب الثالث: حوكمة المؤسسات وانعكاساتها على جودة القوائم المالية<sup>1</sup>**

- **مكانة المعايير المحاسبية في حوكمة المؤسسات:**

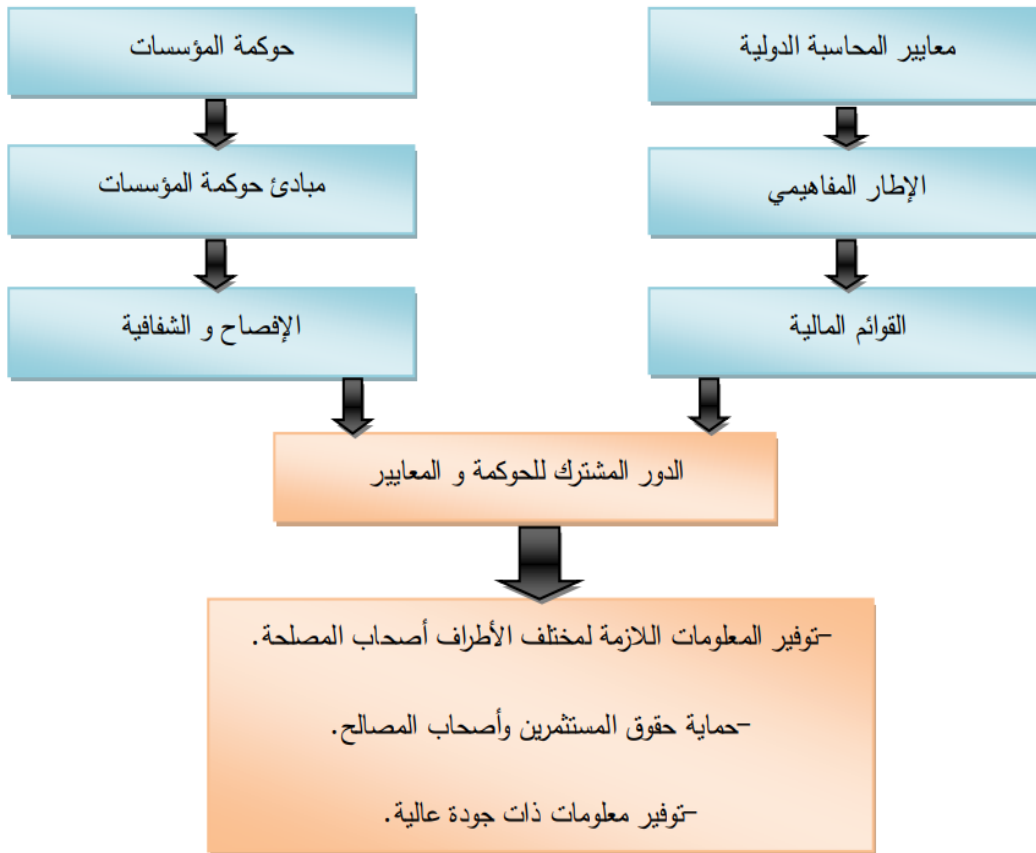
ان محتوى الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية يبين أن هناك تقاربا بين أهداف وتوجهات المعايير المحاسبية من ناحية، وأهداف وتوجهات متطلبات حوكمة المؤسسات من ناحية أخرى.

---

<sup>1</sup> صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 163.

ويبرز ذلك في الدور المحاسبي لحوكمة المؤسسات، و ذلك من خلال المعلومات المالية و غير المالية المفصح عنها، حيث تهدف من خلالها إلى زيادة الإفصاح بهدف زيادة ثقة مستخدمي القوائم و التقارير المالية و حماية حقوق المساهمين و أصحاب المصالح، لا سيما من خلال تحديد مستخدمي المعلومات و احتياجاتهم من المعلومات وترتيب أولوياتهم، و هي بذلك تتفق مع جوهر حوكمة المؤسسات الذي يركز على حماية المساهمين وأصحاب المصالح، و هو ما يؤكد على تشعب حوكمة المؤسسات في مختلف النواحي المحاسبية، حيث تعتبر المعلومات المفصح عنها مخرجات النظام المحاسبي المبني على المعايير المحاسبية، و هي نفسها تعتبر مدخلات نظام الحوكمة المستخدمة لأجل تقييم كفاءة الإدارة وتنظيم العلاقات بين الأطراف أصحاب المصلحة. ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية في تطبيق حوكمة المؤسسات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07.1): العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وحوكمة المؤسسات



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن العلاقة بين معايير المحاسبة و حوكمة المؤسسات هي علاقة تكاملية، فمعايير المحاسبة الدولية من خلال الإطار المفاهيمي و المعايير المحاسبية التي يتم اعتمادها عند إعداد القوائم المالية تطمح للوصول إلى نفس الأهداف التي تسعى حوكمة المؤسسات للوصول إليها من خلال مبادئها وخاصة مبدأ الإفصاح و الشفافية، وبالتالي يمكن القول أن أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و المتمثلة في القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية تعتبر بمثابة مدخلات نظام الحوكمة و منه يمكن استنتاج أن المعايير المحاسبية الدولية تعتبر كألية من آليات حوكمة المؤسسات.

#### - أثر حوكمة المؤسسات على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية<sup>1</sup>:

إن أهم الدوافع التي أدت إلى زيادة الاهتمام بتطبيق حوكمة المؤسسات في الآونة الأخيرة هو إعادة الثقة للمتعاملين في الأسواق المالية التي تأثرت نتيجة انهيار المؤسسات الكبرى العالمية، بسبب عدم دقة ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية لهذه المؤسسات.

لذلك فإن أحد أهم المبادئ التي تركز عليها حوكمة المؤسسات هو الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من ضرورة إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة، حيث يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي يسمح توفرها من توفر معلومات تتميز بجودة عالية، وكذلك يجب مراجعة هذه القوائم من طرف مراجع حسابات يتمتع بالاستقلالية التامة ويبيدي رأيه حول مصداقية القوائم المالية بكل حيادية، بغرض توفير معلومات ذات جودة عالية يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

كما يضمن التطبيق الجيد لمفهوم الحوكمة تحقيق جودة المعلومات، بحيث يضمن تنشيط حركة الأسواق المالية بشكل يحقق أهداف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وأهداف أصحاب المصالح بصفة خاصة، وقد أكدت

---

<sup>1</sup>صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، 164.

العديد من الدراسات على وجود ترابط قوي بين تطبيق حوكمة المؤسسات وإنتاج المعلومات والتأثير على حركة الأسواق المالية.

ويجب الإشارة إلى أن جودة المعلومات ونجاعتها يعتمد على عاملين اثنين، وهما:

جودة المعايير المحاسبية المطبقة والمتمثلة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. (IAS/IFRS)

استعداد مسؤولي الإدارة المالية والمحاسبية للمؤسسة، من مجلس إدارة ومراجعين ولجان مراجعة عن تقديم المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب، أي العمل وفق مبدأ الإفصاح عن المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب.

إن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة المؤسسات هو إعادة الثقة في المعلومات المالية و ذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات و الذي يقوم على مجموعة من المعايير و هي معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، و يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين حوكمة المؤسسات و المعلومات المالية، حيث بقدر الالتزام بتطبيق قواعد أو مبادئ حوكمة المؤسسات بقدر ما يمكن تحقيق معلومات ذات جودة عالية، كما أن هناك عنصر مشترك بين الطرفين ألا و هو الإفصاح والذي يعد من أهم المبادئ التي تسعى حوكمة المؤسسات لتحقيقها، كما يعتبر من العناصر التي يجب أن تتضمنه المعلومات لتلبية الاحتياجات من خلال تحقيق الإفصاح الكافي و في الوقت المناسب.

- أهمية النظام المحاسبي المالي (SCF) في تعزيز حوكمة المؤسسات لتحقيق جودة المعلومات المالية<sup>1</sup>:

إن إعادة الثقة في المعلومات المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية يقوم على إتباع مجموعة من المعايير، وهو ما قامت به الجزائر من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي (SCF) المستوحى من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، والذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبنى فلسفة الحوكمة.

---

<sup>1</sup> صحراوي إيمان، مرجع سبق ذكره، 165.

ومن أجل دراسة دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر ومن ثم تحقيق جودة معلومات القوائم المالية، لابد من التطرق أولاً لفلسفة الحوكمة في الجزائر وإطارها المنظم.

**إطار الحوكمة في الجزائر:** رغبة منها في التكامل مع الاقتصاد العالمي و ضبط بيئة الأعمال فيها، قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات كان الهدف منها هو بناء صرح للحوكمة، حيث انعقد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات في جويلية 2007، جمع كل الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات في القطاع العام والخاص، و قد تم الاتفاق من خلال هذا الملتقى على إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات (GOAL08) تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF) و مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ، كما تبلورت خلاله فكرة ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة، و في 03/11/2009 تم عقد مؤتمر وطني حول ذات الموضوع، حيث أعلنت كل من جمعية "CARE" و اللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن اصدار قانون أو دليل حوكمة المؤسسات الجزائري الذي تم إعداده بمساعدة كل من (GCGF) و (IFC) في الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008،

ومن أجل إرساء ثقافة الحوكمة قامت مجموعة العمل لحوكمة المؤسسات بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر" وذلك في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، ليكون بمثابة منبر المساعدة المؤسسات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل الممارسات حوكمة المؤسسات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة المؤسسات.

وقد تضمن الميثاق الجزائري للحكم الراشد للمؤسسة جانبين مهمين الجانب الأول يتمثل في الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط العلاقات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية وخاصة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة، أما الجانب الثاني فيتطرق إلى المقاييس الأساسية التي يبني عليها الحكم الراشد للمؤسسات، حيث يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة وعلاقات المؤسسة مع الأطراف المعنية كالبنوك والمؤسسات المالية والممونون والإدارة.

### **تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والحوكمة لتحقيق جودة المعلومات المالية:**

إن العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة هي علاقة تبادلية فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية يدعم الحوكمة والحوكمة من خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في المؤسسة، وبالتالي زيادة عنصر الثقة بها.

وبالنسبة للجزائر فإن العلاقة بين النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية تدعمها المادة العاشرة من القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والتي تنص على أنه: "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها.

حسب هذه المادة إن النظام المحاسبي المالي يفرض الشفافية عند جمع المعلومات ومعالجتها وعند عرض المعلومات في القوائم المالية، وهو بالتحديد ما ينص عليه مبدأ مهم من مبادئ الحوكمة وهو مبدأ الإفصاح والشفافية.

ويمكن تلخيص دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات في المؤسسات الجزائرية من خلال ضمان تحقق ما يلي:

توفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي وكذلك التقييم، وعند إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب.

تدعيم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية للمؤسسة، وتسهيل عملية مراقبة الحسابات التي يرتكز إعدادها على مبادئ محددة بوضوح.

تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال اعتماد القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة، بالإضافة إلى اعتماد التكلفة التاريخية وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين من ناحية متابعة التطورات الحقيقية المسجلة على أموالهم في المؤسسة.

ويمكن القول إن معايير المحاسبة الدولية هي أداة من أدوات حوكمة المؤسسات، حيث تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية للمحاسبة منذ سنة 2010 رغبة منها للوصول إلى تحقيق حوكمة المؤسسات.

يشكل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة المؤسسات المدخل الفعّال لتحقيق جودة القوائم والتقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه، حيث أن الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية

هو إعادة الثقة في المعلومات المالية خاصة في ظل اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة عند إعداد القوائم المالية والجزائر بتبنيها للنظام المحاسبي المالي تعتبر كخطوة للوصول إلى الحوكمة وتحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات.

### خلاصة الفصل الأول:

خلص هذا الفصل إلى أن الإفصاح والشفافية ليسا مجرد متطلبات محاسبية، بل يشكلان ركيزتين أساسيتين لتحسين جودة المعلومات المالية داخل المؤسسة. حيث يسهم الإفصاح الكامل والدقيق في تقليص فجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، بينما تعمل الشفافية على تعزيز الثقة في التقارير المالية. كما أن جودة المعلومات المالية تعتمد على مجموعة من الخصائص النوعية، مثل الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة والفهم، وهي جميعًا تتأثر إيجابًا بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية بشكل فعال ومنتظم.



## الفصل الثاني: دراسة حالة بمؤسسة كوسيدار فرع CAZDA بتاجموت الاغواط

## تمهيد للفصل الثاني:

بعد استعراض الإطار النظري لمفاهيم الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية، يأتي هذا الفصل ليركز على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة ميدانية على مستوى مؤسسة CAZDA. ويهدف هذا الفصل إلى اختبار مدى تطبيق المؤسسة لمبادئ الإفصاح والشفافية، ومدى تأثير ذلك على جودة معلوماتها المالية. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة كوسيدار

المبحث الثاني: التعريف بمؤسسة CAZDA

المبحث الثالث: عرض المقابلة مع مؤسسة CAZDA

## المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة كوسيدار

### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم كوسيدار<sup>1</sup>

تأسست كوسيدار في 1 يناير 1979 على شكل شركة ذات اقتصاد مختلط من قبل الشركة الوطنية للحديد والصلب (S.N.S) والمجموعة الدنماركية **Christiani & Nielsen**.

وفي سنة 1982، أصبحت كوسيدار فرعًا مملوكًا بنسبة 100% للشركة الوطنية للحديد والصلب بعد أن اشترت هذه الأخيرة حصص الشريك الدنماركي.

وفي إطار إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية التي قررتها السلطات الجزائرية، تم تحويل كوسيدار سنة 1984 إلى مؤسسة وطنية تحت وصاية وزارة الصناعة الثقيلة.

وبفضل تطبيق القوانين والإصلاحات الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، تم تحويل كوسيدار إلى شركة مساهمة في أكتوبر 1989.

تمكنت كوسيدار من خلق واستغلال فرص متعددة سمحت لها بتوسيع مجال تدخلها نحو أنشطة أخرى خارج قطاع البناء والأشغال العمومية فقط. وعلى خلاف منافسيها في السوق المحلي، وبفضل استقرارها وإرادتها القوية في التطور، التزمت كوسيدار خلال عقد من الزمن بتنويع أنشطتها وملفات زبائنها.

ومن خلال تقييم داخلي مستمر ونمو عضوي، أصبحت كوسيدار أكبر مجمع جزائري في قطاع البناء والأشغال العمومية والري (BTPH).

اليوم، يعد مجمع كوسيدار شركة مساهمة برأسمال اجتماعي قدره **17.800.000.000** دج، ويتكون من مجموعة شركات تملك 100% من رأسمال عشر (10) فروع تابعة لها.

حصلنا منذ سنة 2005 على عدة شهادات اعتماد:

• ISO 9001

• ISO 14001

<sup>1</sup> <https://www.cosider-groupe.dz/fr/cosider-groupe-pr%C3%A9sentation>

• OHSAS 18001

• ISO 45001

• ISO 17025

يحتل المجمع المرتبة الأولى في قطاع BTPH في الجزائر، والمرتبة الحادية عشرة على المستوى الإفريقي حسب مجلة (Jeune Afrique). كما يحقق نشاطاً بقيمة 87مليار دينار جزائري، ويضم أكثر من 28.500 موظف حتى نهاية سنة 2013.

تُعزى هذه الإنجازات إلى الحس العالي بالتنظيم والصرامة، كما أنها نتيجة ثقافة مؤسساتية قوية مكّنت من استقطاب أفضل الكفاءات لتشكيل فرق عمل شديدة التحفيز والانضباط.

### المطلب الثاني: الجانب التنظيمي لمؤسسة كوسيدار<sup>1</sup>

يُعد الجانب التنظيمي من أهم العناصر التي تضمن فعالية الأداء داخل المؤسسة، ومجمع كوسيدار باعتباره واحداً من أكبر التكتلات الاقتصادية في الجزائر، قد أولى أهمية بالغة لتنظيم هيكله الإداري والوظيفي بما يتماشى مع حجم نشاطه وتنوع فروعته.

#### 1. الهيكل التنظيمي العام للمجمع

يتمتع مجمع كوسيدار بهيكل تنظيمي متكامل ومرن، يعتمد على تقسيم وظيفي واضح يسمح بفصل المهام وتحديد المسؤوليات، مما يسهل عملية اتخاذ القرار والمتابعة والمراقبة. يتكون الهيكل التنظيمي من:

- الإدارة العامة للمجمع: وهي أعلى هيئة تنفيذية، يرأسها المدير العام، وتضم مستشارين مختصين في الجوانب القانونية، المالية، الإعلامية والجودة.

<sup>1</sup> <https://www.cosider-groupe.dz/fr/cosider-groupe-pr%C3%A9sentation>

- مديريات مركزية: تُعنى بوظائف محورية مثل الموارد البشرية، التخطيط، المالية، مراقبة التسيير، نظم المعلومات، الأمن الصناعي والتكوين.

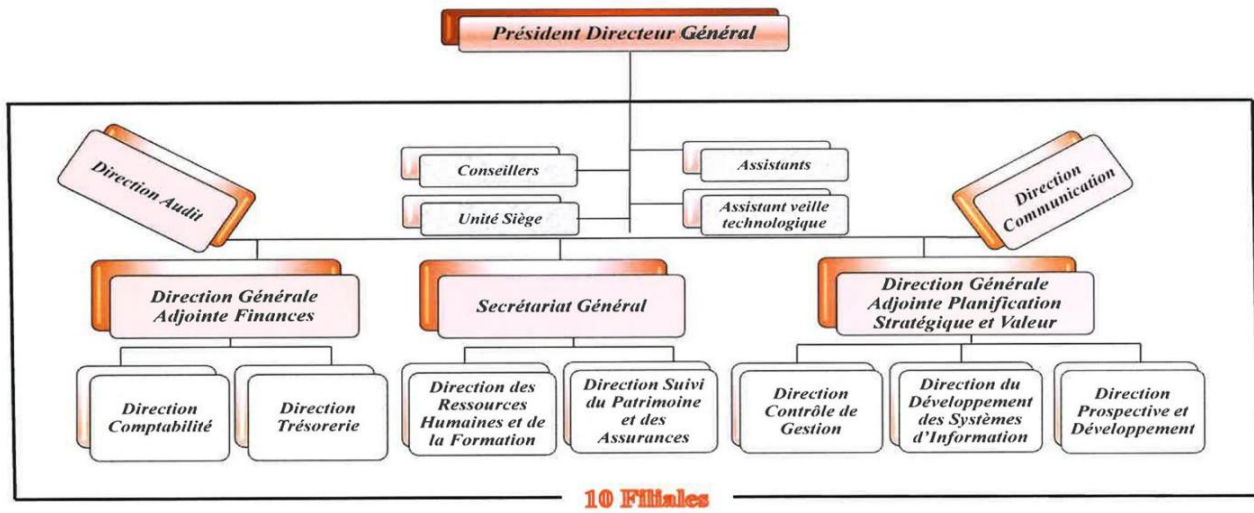
- مجلس الإدارة: يُعنى بتحديد السياسات العامة للمجمع، والإشراف على تنفيذ البرامج الاستراتيجية.

## 2. الفروع التابعة (الهيكل الأفقي)

يتكوّن مجمع كوسيدار من عشر (10) شركات فرعية متخصصة، تتمتع بالاستقلالية القانونية والإدارية، لكنها تخضع لتوجيهات وتنسيق الإدارة العامة للمجمع. من بين هذه الفروع:

- كوسيدار أنابيب (Canalisations): مختصة في نقل المحروقات.
- كوسيدار أشغال عمومية (Travaux Publics): تعنى بالطرق والمنشآت الكبرى.
- كوسيدار هيدروليك (Hydraulique): مختصة في السدود وتحويلات المياه.
- كوسيدار بناء (Construction): مسؤولة عن إنجاز السكنات والمباني.
- كوسيدار منشآت صناعية واجتماعية، صيانة، إصلاح، تجهيز، ومقالع: تغطي باقي المجالات المكملّة.

الشكل رقم (01.2): الهيكل التنظيمي العام للمجمع



مصدر: <https://www.cosider-groupe.dz/fr/cosider-groupe-pr%C3%A9sentation>

## المطلب الثالث: إنجازات المؤسسة وأنشطتها<sup>1</sup>

### أنشطة المؤسسة:

تتمحور أنشطة المؤسسة حول 10 فروع تتكفل بما يلي:

- القنوات: نقل المحروقات (أنايبب النفط والغاز).
- البنى التحتية: الطرق السريعة، مد السكك الحديدية، المطارات، الأشغال البحرية، المنشآت الفنية الكبرى.
- الأشغال الهيدروليكية: السدود، التحويلات الكبرى، قنوات تزويد المياه، التطهير والمعالجة.
- السكن: مشاريع سكنية كبرى في إطار برامج ترقية سكنية.
- المنشآت الصناعية والإدارية: مصانع، مكاتب.
- البنى التحتية الاجتماعية: فنادق، مستشفيات، جامعات، مجمعات رياضية.
- إنتاج واستغلال مقالع الحصى (المواد الجبلية).
- صيانة معدات الأشغال العمومية.
- تجديد أجزاء ومكونات معدات الأشغال العمومية.
- صناعة القوالب الخشبية والمعدنية: لأعمال البناء، الهياكل المعدنية، الأشغال المعدنية.
- تمويل البرامج الترقية وبيع السكنات.

---

<sup>1</sup> <https://www.cosider-groupe.dz/fr/cosider-groupe-pr%C3%A9sentation>

## إنجازات بارزة ومميزة:

- أكبر عدد من السدود المنجزة إلى غاية اليوم بمختلف أنواعها (سدود ترابية مدموكة، سدود قوسية خرسانية...).
- الريادة في تركيب خطوط الأنابيب من مختلف الأقطار لنقل المحروقات.
- أكبر عدد من الأنفاق الطرقية والسككية والهيدروليكية.
- أطول قائمة من مدارج المطارات الدولية.
- إنجاز مشاريع كبرى في الهندسة المدنية الصناعية والمنشآت الفنية.
- واحدة من أكبر (إن لم تكن الأكبر) القدرات في مجال البناء (القوالب، الأنفاق...)

## المبحث الثاني: التعريف بمؤسسة CAZDA

### المطلب الأول: ماهية مؤسسة CAZDA

تُعد شركة CAZDA إحدى الشركات الفرعية التابعة لمجمع **COSIDER Groupe**، وقد تأسست في سنة 2013 برأسمال قدره 1.001.000.000 دج، تحت تسمية "المركب الفلاحي لتربية الحيوانات إدريس عمر" في بسكرة. وقد تم تأسيس هذه الشركة في إطار استراتيجية تنويع أنشطة مجمع كوسيدار وتوسيع مجالات تدخله خارج قطاع البناء والأشغال العمومية، نحو قطاعات ذات صلة مباشرة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

#### 1. طبيعة النشاط وتخصصات الشركة

تُعنى شركة CAZDA بتطوير سلسلة من الأنشطة الفلاحية المتكاملة التي تُغطي مختلف حلقات الإنتاج والتحويل والتسويق، مما يجعلها نموذجًا رائدًا في مقارنة المجمعات الفلاحية الصناعية. وتتوزع أنشطة الشركة على المحاور التالية:

- التسمين الصناعي للأبقار والأغنام، مما يساهم في دعم سلسلة اللحوم الحمراء محليًا.
- صناعة منتجات تغذية الحيوانات، من خلال وحدات إنتاج الأعلاف المركبة والمكملات الغذائية.
- تخزين الحبوب ومعالجة الزروع عبر منشآت مجهزة لضمان حفظ المحاصيل وجودتها.
- توضيب المنتجات الفلاحية وتغليفها وفق المعايير الصحية والتجارية.
- الأشغال الفلاحية والمعالجات النباتية الصحية، بما في ذلك استخدام التقنيات الحديثة في مقاومة الآفات والأمراض.
- إنتاج النباتات والأشجار المثمرة من خلال مشاتل مؤهلة.
- تربية النحل، كفرع واحد ضمن نشاطات الاقتصاد الريفي المستدام.
- تربية الحيوانات الأليفة لتلبية الطلب المتزايد في هذا المجال.
- التسمين الصناعي للدواجن والتفريخ الصناعي للبيض، كمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي الوطني.
- عصر وتصفية الزيوت النباتية من المحاصيل الزيتية المحلية.
- إنتاج البذور المعتمدة، في إطار نشاط منظم يخضع للرقابة التقنية.
- حماية واستصلاح الأراضي الزراعية، ومكافحة التصحر وتدهور التربة.
- تهيئة المساحات المسقية وتصريف المياه، بما يعزز من الفعالية المائية للمنظومات الزراعية.
- الأشغال الغابية واستغلال الغابات، بما يراعي الاعتبارات البيئية والتوازن الإيكولوجي.
- الحفر والأشغال الريفية التي تدخل ضمن برامج التنمية المحلية.
- الدراسات وإنجاز المشاريع المتعلقة بالبناء، الري، والأشغال العمومية في الوسط الريفي.

## 2. أهمية CAZDA في منظومة كوسيدار

تمثل شركة CAZDA تجسيداً فعلياً للتوجه الاستراتيجي لمجمع كوسيدار نحو تنوع أنشطته الاستثمارية وتعزيز حضوره في القطاعات الحيوية ذات البعد الاستراتيجي، وعلى رأسها القطاع الفلاحي. كما تساهم في:

- تعزيز الأمن الغذائي الوطني.
- خلق مناصب شغل دائمة في المناطق الريفية.
- توطين التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (02.2): الهيكل التنظيمي للمؤسسة CAZDA



مصدر: أرشيف مؤسسة CAZDA

## المطلب الثالث: دراسة نموذج مزرعة نمير طاهر بلدية تاجموت-الأغواط

### تقديم مزرعة نمير الطاهر الفلاحية:

هي مزرعة الشهيد نمير الطاهر، الواقعة في بلدية تاجموت بولاية هي مزرعة الشهيد نمير الطاهر، الواقعة في بلدية تاجموت بولاية الأغواط، تعد واحدة من أبرز المؤسسات الفلاحية النموذجية في الجزائر. تتمتع هذه المزرعة بتاريخ عريق وإمكانات هائلة مما يجعلها محورا هاما في جهود تنمية الفلاحية بالمنطقة.

### 1. تعريف المزرعة:

تقع على بعد حوالي 40 كم شمال مدينة الأغواط بلدية تاجموت، وتعتبر من أكبر المزارع النموذجية في المنطقة وتضم هياكل وبنى تحتية ملائمة للنشاط الفلاحي والإنتاج الحيواني، وتحمل اسم الشهيد نمير طاهر تكريما وتخليدا لذكراه. تمتد المزرعة على مساحة 1811 هكتار منها 1125 هكتار مخصصة للمراعي و328 هكتار انتاج الأعلاف والحبوب وتضم حوالي 1000 رأس ماشية كانت تدار سابقا من قبل شركة لاتراكو، لكن منذ عام 2019 تولت كوسيدار ادارتها عبر شراكة مع مجمع (ALVIAR) ضمن مشروع استثماري ضخم، حيث كوسيدار تمتلك 70% من رأسمال الشركة كازدا بينما يحتفظ مجمع ALVIAR بـ30%، برأسمال الإجمالي قدر بـ 1.01 مليار دينار.

### 2. اهم الانشطة:

تتنوع الانشطة داخل المزرعة مما يعكس تنوع الإنتاج الفلاحي في المنطقة.

زراعة الحبوب: تعتبر زراعة القمح والشعير من الأنشطة الرئيسية حيث تساهم المزرعة في تلبية جزء من الطلب المحلي.

تربية المواشي: تستخدم المزرعة في تربية المواشي مما يعزز من إنتاج اللحوم والحليب في المنطقة.

تربية الأسماك: تتم إطلاق مشروع تربية الأسماك حيث من المتوقع إنتاج يصل إلى 30 طن في المرحلة الأولى.

التحديات والآفاق المستقبلية: رقم الإمكانيات واجهة المسرعة تحديات في السنوات الماضية، نذكر منها الإهمال والحاجة لاستثمار.

### 3. دور المزرعة في تنمية محلية

تلعب المزرعة دورا محوريا في دعم الاقتصاد المحلي من خلال:

توفير فرص العمل: تساهم في تشغيل عدد من العمال في مختلف الأنشطة الفلاحية.

دعم الامن الغذائي: من خلال انتاج الحبوب وتربية المواشي والاسماك تعزز المزرعة من الامن الغذائي. التكوين والتدريبات: تعتبر المزرعة نموذجا يحتذى به في مجال التكوين الفلاحي بولاية الاغواط.

### 4. الهيكل التنظيمي للمزرعة

الشكل رقم (03.2): الهيكل التنظيمي



مصدر: أرشيف المزرعة

## المبحث الثالث: عرض المقابلة مع مؤسسة CAZDA

### المطلب الأول: عرض نتائج المقابلة

من خلال بحثنا ارتأينا إلى اجراء بعض المقابلات مع رئيس مصلحة المحاسبة بمؤسسة cada بتاريخ 1 أبريل 2025 وكانت إجاباتهم على التساؤلات المطروحة من خلال المقابلة كالآتي:

س1: ما هو النظام المحاسبي أو البرنامج الذي تستخدمه؟

ج 1: البرنامج المستخدم هو DLG وهو تطبيق محاسبي وبرنامج يتم تسجيل فيه جميع عمليات المؤسسة.

س2: ما هي اهم القوام المالية التي تقوم بإعدادها؟ وهل تمثل المياة المحاسبة الدولي IAS01؟

ج2: اهم القوام المالية التي أقوم بإعدادها هي الميزانية جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات خزينة، جدول تغيير رؤوس الاموال. وهي مطابقة لما شاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS01. (أنظر الملحق رقم 1,2,3).

س3: من بين أهم المبادئ المحاسبية مبدأ الإفصاح التام، فهل سبق وواجهت موقف كان الإفصاح غير كافي؟

ج 3: نعم، صادفته من خلال ملاحظات المدققين.

س 4: كيف تصنف الافصاح والشفافية وأهميتها في عملك كمحاسب؟

ج 4: كمحاسب على أن التزم بفروض ومبادئ المحاسبة الأساسية في نظام المحاسبي المالي المعمول به في كافة المؤسسات الجزائرية. والافصاح والشفافية لديهم أهمية كبيرة في مجال عملي باعتبار المؤسسة تتعامل مع مصالح الضرائب والبنك.

س 5: كيف توثق الإيرادات والنفقات المرتبطة بالمؤسسة الفلاحية نمير طاهر؟

ج 5: من خلال جدول حسابات النتائج. (نظر الملحق رقم 2).

س 6: من واقع خبرتك ما هي التحديات التي تواجه المحاسب في تحقيق الشفافية كاملة؟

ج 6: أهم التحديات في تحقيق الشفافية الكاملة من خلال إعطاء المعلومات الضرورية مع المتعاملين الاقتصاديين.

س 7: هل تعتقد أن الإفصاح له حدود معينة مثل حماية أسرار الشركة والمعلومات الحساسة؟

ج 7: الإفصاح مهم وضروري خاصة أن المؤسسة العمومية يجب أن تفصح على قوائمها المالية لدى الضرائب ولدى البنوك ولدى المركز الوطني للسجل التجاري. (أنظر الملحق رقم 5).

س 8: هل ترى أن الإفصاح المالي يحقق التوازن بين مصلحة المستثمرين وحماية أسرار الشركة؟

ج 8: نعم الإفصاح المالي الكافي يحقق التوازن بين مصلحة المستثمرين وحماية أسرار الشركة.

س 9: هل توجد ملاحظات أو توصيات من طرف المدققين؟ وما هي؟

ج 9: أكيد هناك ملاحظات من طرف المدققين اكيد هناك ملاحظات من طرف المدققين بمانها تجربة جديدة لمؤسسة كوسيدار وتتمثل في تطبيق قوانين المؤسسة الام سواء في عمليات الشراء او التوظيف وفيما يخص اجور الموظفين.

س 10: هل هناك ديون على المؤسسة وكيف يتم جدولتها؟

ج 10: المؤسسة لديها ديون تجاه بنك بدر للفلاحة والتنمية الريفية لأن البنك قدم قروض وهذه القروض تسدد على دفعات.

بعد اجراء المقابلة مع محاسب شركة CAZDA التابعة لمجمع كوسيدار بسكرة، تبين ان المؤسسة تعتمد على نظام معلوماتي حسابي DLG. اظهرت المؤسسة التزاما ملموسا بتوفير معلومات مالية دقيقة وشفافة لمختلف المتعاملين، كما يبرز دور المدققين الداخليين كعنصر محوري لضمان مصداقية وشفافية المعلومات المالية المنتجة. ومدى توافق مختلف العمليات مع مبادئ النظام المحاسبي المالي، مما يساهم في تقليص الأخطاء وتعزيز موثوقية التقارير. فدور المدققين أساسي كتصحيحي ورقابي هام جدا ويعزز من جودة الإفصاح ويضمن التزام المؤسسة بالشفافية.

## المطلب الثاني: حوصلة نتائج الدراسة الميدانية

### نتائج دراسة ميدانية

في إطار الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى مؤسسة CAZDA فرع كوسيدار، والتي تناولت موضوع دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة المعلومات المالية، وبعد المقابلة التي أجريناها مع محاسب CAZDA بلدية تاجموت ولاية الأغواط، يمكننا إنجاز بعض النقاط التالية:

1. لقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن المؤسسة تولي أهمية واضحة لتطبيق مبادئ المحاسبة المالية، والالتزام الجيد بالإفصاح عن المعلومات المالية الأساسية، مع الحرص على الشفافية في عرض بيانات مالية وتفسيرها.
2. استنتج أن الإفصاح والشفافية يشكلان دعامة أساسية في تحسين جودة التقارير المالية داخل المؤسسة.
3. أبرزت نتائج المقابلة أن المحاسب لا يقتصر دوره في تسجيل العمليات فقط، بل يتعدى ذلك إلى ضمان وضوح ودقة القوائم المالية والحرص على التفسير الشامل للمعلومات المعروضة وفقا للنظام المحاسب المالي.
4. ملاحظة وجود وعي مهني عالي بأهمية الإفصاح الشفافية كأليتين لتعزيز مصداقية المؤسسة أمام الشركاء الخارجيين والهيئات الرقابية.

## خلاصة الفصل الثاني:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستوى الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المالية داخل مؤسسة CAZDA. حيث تبين أن تحسين الإفصاح وتطبيق مبادئ الشفافية يعزز مصداقية القوائم المالية ويزيد من موثوقيتها، مما يدعم متخذي القرار داخليًا وخارجيًا. وهذا يعزز الإطار التنظيمي والتكويني داخل المؤسسات الجزائرية لبلوغ معايير الإفصاح الدولية. وعليه، فإن تحسين جودة المعلومات المالية رهين بمدى تكامل الجهود المحاسبية والتنظيمية في ترسيخ ثقافة الشفافية والإفصاح.

## الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول دور الإفصاح والشفافية في تحسين جودة المعلومات المالية بشركة CAZDA بكوسيدار تبين أن تعزيز ممارسة الإفصاح والشفافية يمثل عاملا محوريا في تحسين مصداقية المعلومات المالية وزيادة ثقة المستخدمين بها سواء كانوا مستثمرين دائنين أو جهات رقابية.

## نتائج البحث

1. تحسين جودة التقارير المالية: أظهرت النتائج أن الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية يساهم في تقديم معلومات مالية أكثر دقة شمولاً وتوقيتاً.
2. تعزيز ثقة المستثمرين: أن الممارسات الجيدة للإفصاح تساعد في رفع درجة الثقة لدى الأطراف المالية مما ينعكس إيجاباً على سمعة الشركة في السوق المالي.
3. الحد من الممارسات الاحتيالية تبين أن الإفصاح الشامل يقلل من فرص التلاعب في القوائم المالية ويعزز من الرقابة الداخلية.

## أفاق البحث

- يفتح هذا البحث المجال للدراسة المستقبلية أوسع نذكر منها:
- دراسة العلاقة بين جودة الإفصاح وكفاءة الأسواق لأوراق المالية.
  - تحليل أثر التحول الكامل للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على أداء المؤسسة.
  - دراسة مقارنة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة من حيث ممارسة الإفصاح والشفافية.

## التوصيات والاقتراحات:

-تحسين نظام الحوكمة

-تشجيع الافصاح الطوعي

-تفعيل السوق المالي (البورصة) في الجزائر وهذا من أجل تحسين وتشجيع شركات كبرى مثل CAZDA لتعزيز التكوين والتدريب.

الملاحق

الملاحق رقم (1)

CAZDA NEMIR TAHAR

Ferme Pilote Nemir Tahar Commune Tadjemout - W.LAGHOUAT

N° D'IDENTIFICATION:001307024320821

EDITION\_DU:11/05/2025 10: 0

EXERCICE:01/01/2025 AU 31/12/2025

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2025		2024
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
<b>Immobilisations incorporelles</b>				
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles		610 000,00		610 000,00
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations encours</b>				
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>610 000,00</b>		<b>610 000,00</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>		1 423 338,02		1 423 338,02
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients		1 397 800,00		1 397 800,00
Autres débiteurs		12 483 552,01		12 483 552,01
Impôts et assimilés		771 071,91		771 071,91
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		223,41		223,41
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>16 075 985,35</b>		<b>16 075 985,35</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>16 685 985,35</b>		<b>16 685 985,35</b>

الملحوظ رقم (2)

CAZDA NEMIR TAHAR

Ferme Pilote Nemir Tahar Commune Tadjemout - W.LAGHOUAT

N° D'IDENTIFICATION:001307024320821

EDITION\_DU:11/05/2025 10: 2

EXERCICE:01/01/2025 AU 31/12/2025

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2025	2024
Ventes et produits annexes		1 397 800,00	
Variation stocks produits finis et en cours		3 912 400,00	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Biens et prestations de services échangés inter unité (Produits)			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>5 310 200,00</b>	
Achats consommés		-5 270 986,57	
Services extérieurs et autres consommations		-2 170 585,59	
Biens et prestations de services inter unité (Charges)			
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-7 441 572,16</b>	
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>-2 131 372,16</b>	
Charges de personnel		-22 269 520,29	
Impôts, taxes et versements assimilés		-291 116,94	
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-24 692 009,39</b>	
Autres produits opérationnels		893 238,44	
Autres charges opérationnelles		-8 798,08	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-23 807 569,03</b>	
Produits financiers			
Charges financières			
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>			
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-23 807 569,03</b>	
Participation des travailleuses aux bénéfices			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires			
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>6 203 438,44</b>	
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-30 011 007,47</b>	
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-23 807 569,03</b>	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>-23 807 569,03</b>	
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-23 807 569,03</b>	

CAZDA NEMIR TAHAR

Ferme Pilote Nemir Tahar Commune Tadjemout - W.LAGHOUAT

N° D'IDENTIFICATION:001307024320821

EDITION\_DU:11/05/2025 10: 1

EXERCICE:01/01/2025 AU 31/12/2025

**BILAN (PASSIF) -copie provisoire**

	NOTE	2025	2024
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-23 807 569,03	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Comptes de liaison		25 290 478,02	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>1 482 908,99</b>	
<b><u>PASSIFS NON-COURANTS</u></b>			
Emprunts et dettes financières			
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
<b>TOTAL II</b>			
<b><u>PASSIFS COURANTS:</u></b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		-3 722 149,52	
Impôts		273 746,74	
Autres dettes		41 207 180,10	
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>15 203 076,36</b>	
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>16 685 985,35</b>	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

المطلع رقم (3)

CAZDA NEMIR TAHAR

EDITION\_DU:11/05/2025 10: 3

Ferme Pilote Nemir Tahar Commune Tadjemout - W.LAGHOUAT

EXERCICE:01/01/2025 AU 31/12/2025

N° D'IDENTIFICATION:001307024320821

**TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire**

	NOTE	2025	2024
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients			
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-130 024,59	
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-130 024,59	
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>-130 024,59</b>	
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>			
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		150 000,00	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-19 752,00	
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>130 248,00</b>	
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>223,41</b>	
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>			
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>223,41</b>	
<b>Variation de la trésorerie de la période</b>		<b>223,41</b>	
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>23 807 792,44</b>	

تاريخ قيد المؤسسة الثانوية: 2024/11/13 رقم التسجيل الرئيسي 13-ب-0243208 - 03/01	
قطاع النشاط	إنتاج الملح
رمز أو رموز النشاط	تسمية أو تسميات الأنشطة الممارسة
101107	ممارسة الأشغال الفلاحية و المعالجات النباتية الصحية
101201	السمين الصناعي للأبقار وللأغنام
101104	ممارسة تخزين الحبوب ومعالجة الزروع
101105	ممارسة توضيب المنتوجات الفلاحية
101108	مستلة
101111	تربية النحل و إنتاج العسل و شمع النحل
101112	تربية الحيوانات الأليفة
101202	السمين الصناعي للدواجن والتفريخ الصناعي للبيض
107608	صناعة منتجات تغذية الحيوانات
***** *****	
إمضاء المأمور	إمضاء الخاضع للتسجيل أو ممثله الشرعي
مصادور المصريح المستعملين للمعمل التجريبي للمركز الوطني للتسجيل التجريبي لولاية الأغواط م - حسيمة بن 13 NOV. 2024 التاريخ : الرقم التسلسلي : 930078442	



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

المركز الوطني للسجل التجاري

C.N.R.C



مستخرج السجل التجاري  
مؤسسة ثانوية  
معدل  
شخص معنوي

عنوان الشركة أو تسميتها : المركز الفلاحي لتربية الحيوانات - إربس - صر

الشكل القانوني للشركة شركة الأسهم

عنوان المؤسسة الثانوية : الجزء الأول القسم 03 مجموعة الملكية 21 بلدية تاجموت

ولاية التواجد الأحياط

عنوان اغل التجاري الرئيسي : المزرعة النموذجية إربس - صر سابقا بلدية الوطنية

تاريخ بداية النشاط : 2019/07/23

الممثل أو الممثلون الشرعيون

الجنسية	الصفة	العنوان	تاريخ ومكان الميلاد	الإسم واللقب
جزائرية	رئيس مجلس إدارة	مسكرة	1974/03/26 تمقلا	زروقي عبد الحميد
جزائرية	عضو مجلس الإدارة	لجزائر	1983/05/13 بيدي أحمد	بو حفص يونس
جزائرية	عضو مجلس الإدارة	لمدية	1977/06/08 فصر البخاري	مستوري مصطفى
جزائرية	عضو مجلس الإدارة	فصلطينة	1950/04/05 الخروب	مغدة علي
جزائرية	عضو مجلس الإدارة	لجزائر	1951/08/29 تيازة	ناسم محمد

## المراجع

### الكتب

1. د. أحمد شوقي إسماعيل، الإفصاح المحاسبي، القاهرة 2018.
2. د. بعدا ش عبد الكريم، المحاسبة المالية، الجزائر، 2023.
3. علاوي لخضر، معايير المحاسبة الدولية، 2012.
4. حبيب، ع. م. (2018). حوكمة الشركات: الإطار النظري والتطبيقي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
5. قنديل، م. (2016). حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية. القاهرة: المركز العربي للبحوث.
6. Minow, N. (2011). Corporate Governance (5th ed.). Hoboken, & Monks, R. A. G. .NJ: Wiley
7. قشقوش، ن. (2020). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. الحميدي، ع. (2017). المحاسبة المالية: مدخل معاصر. الرياض: مكتبة العبيكان.
9. الزهراني، ف. (2015). التدقيق والمراجعة: الأسس العلمية والعملية. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
10. الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC). (2022). دليل المعايير الدولية للتدقيق (ISA). نيويورك: IFAC.

### الرسائل والأطروحات الجامعية

11. سيدي موسى، م.، وبن بلة، س. (2022). مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مذكرة ماستر، جامعة أدرار.
12. طالب، النّجاة، ومروشي، الصّفاء. (2023). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية. مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.
13. صحراوي إيمان، أثر اعتماد معايير جودة المعلومات المالية على إعداد القوائم المالية في الجزائر دراسة حالة مجمع صيدال ومجمع بيوفارم، أطروحة دكتور، جامعة الجزائر 3.
14. جرد، آيت، قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية. مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3.
15. الغامدي، الإفصاح والشفافية والجزاء المترتب على الإخلال بهما كأحد مبادئ حوكمة الشركات في النظام السعودي (رسالة ماجستير). جامعة أم القرى، معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة، 3581.

16. عبد المنعم، ع. ا. دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة - فلسطين (رسالة ماجستير). الجامعة الإسلامية، غزة.
17. سليم، ب. ر. أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد خيضر، بسكرة.
18. نقموش، ع. دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في الأسواق المالية: حالة بورصة الجزائر (مذكرة ماستر). جامعة عمار ثلجي، الأغواط.
19. ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماستر. الجامعة الإسلامية - غزة.

#### رابعاً: القوانين والمراسيم

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2009). الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخ في 25 مارس 2009.

#### خامساً: المقالات في المجلات العلمية

21. سميرة، د.، وفرحات، ع. (د.ت). الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة محمد بوضياف.
22. زرفاوي، ع.، وعمامرة، ي. (2018). أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية. مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4، ص318.
23. مسعود، ص.، وفؤاد، ص. (2016). محددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، جامعة ورقلة.
24. قسيمية، ع.، وعبيرات، م. (د.ت). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل النظام المحاسبي المالي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة.
25. مداحي، ع. (2012). أهداف القوائم المالية. مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 46، جامعة البليدة.
26. جرد، ن.، & آيت، م. م. قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية. مجلة البديل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3.

27. ضيق الله، م. ال. (بدون تاريخ). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (IFRS/ISA). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، (1)، 86. جامعة الواد.

28. صديقي، م.، & صديقي، ف. (2016). محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، (2)، 76. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

29. Scott, W. R. (2015). Financial Accounting Theory (7th ed.). Pearson Education.

#### سادساً: الملتقيات

جاوحدو رضا، مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول، جامعة أم البواقي – الجزائر يومي 7 و 8 ديسمبر 2010.

#### سابعاً: مواقع الإنترنت

30. <https://www.cosider-groupe.dz>
31. [WWW.IAS.org](http://WWW.IAS.org)
32. [WWW.IFRS.com](http://WWW.IFRS.com)